الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

الشعبة : علوم مالية ومحاسبية

التخصص : محاسبة

دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية

– دراسة حالة الجزائر(الوادي) –

إعداد الطالبات:

– ليلى البنيحي

– نسيمة بوحديدة

– هندة سعادة

تحت إشراف الأستاذة:

– وردة سعـــادة

لجنة المناقشة

عمر عطا الله	**أستاذ محاضر(ب)بجامعة الوادي**	**رئيسا**
وردة سعـادة	**أستاذة مساعدة(أ)بجامعة الوادي**	**مشرفا ومقررا**
وليد مرغني	**أستاذ مساعد(أ)بجامعة الوادي**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2017/2016

الإهداء

إلى منبع الحب و الحنان و التضحية إلى من غمرني في صغري بالعطاء و الأمان إلى من علمني أن الحياة جهد و اجتهاد إلى من علمني معنى الإرادة و الثبات إلى من يحارب بكل حزم و قوة ليوصلني إلى بر الأمان إلى أعز و أغلى الناس إلى من له الفضل بعد الله كان سببا في نجاحي في وصولي إلى هذه المرحلة التعليمية إلى أبي الحبيب العزيز الغالي أمد الله في عمره و جعله ذخرا لنا .

إلى منبع الحب و الحنان و التضحية إلى التي حملتني بين العظام و أرضعتني حتى الفطام إلى من سهرت علي الليالي و تعبت في تربيتي إلى التي غمرت قلبي بالحب و الحنان صاحبة القلب العطوف رمز العطاء التي شجعتني في كل الصعاب إلى من قال الله فيها أمك أمك ثم أمك إلى أغلى و أحن إنسانة في الوجود أمي الحبيبة أطال الله في عمرها.

إلى كل إخوتي و أخواتي الأعزاء الذين لولا وجودهم في حياتي لما كان للدنيا طعم فاطمة ، وردة ، نبيل ، عواطف، راضية ، كنزة ، مُحَمَّد .

إلى براعم الحياة عصافير المنزل سارة ، أريام ، حمادة ، هيام ،ملاك ، ريام .

إلى جدتي الحبيبة و الى روح خالي الطاهرة و إلى جميع الأهل و الأقارب .

إلى الأستاذة المشرفة التي قبل أن تكون أستاذتي كانت أكثر من أختي رافقتني بتوجيهاتها و نصائحها طوال مشواري الدراسي .

إلى كل محب للعلم و التفوق .

هندة سعادة

الإهداء

الحمد و الشكر لله رب العالمين الذي لا يطيب الليل إلا بشكره و لا يطيب النهار إلا بطاعته و لا اللحظات إلا بذكره و لا تطيب الجنة إلا برؤيته ***الله جلا جلاله***

أهدي عملي هذا إلى:

الشمعة التي أنارت دربي و فتحت لي أبواب العلم و المعرفة

إلى أعز إنسانة في الوجود، إلى من سقتني بنبع حنانها و عطفها، إلى من أحسنت تربيتي و تعليمي و كانت هي سر نجاحي، إلى الصدر الحنون و القلب الرقيق إلى أعز ما أملك في الدنيا الحبيبة الطاهرة الوفية، أمي ثم أمي ثم أمي أطال الله في عمرها.

إلى من أستمد منه قوتي و استمراريتي

من ألبسني ثوب مكارم الأخلاق و الأدب و سهر و تعب و تحمل مشاق الحياة من أجل راحتي و هنائي من كان قدوة أقتدي بها، إليك "أبي العزيز" حفظه الله و أطال لنا في عمره.

و إلى أختي العزيزة و الوحيدة "أسماء" و التي قامت بمساعدتي في إعداد هذه المذكرة.

و إلى جميع الأصحاب و الرفقاء، بدون استثناء، و إلى كل من يكنون لي المحبة و التقدير...

إلى من أنار لي الطريق في سبيل التحصيل و لو قدر بسيط من المعرفة أساتذتي الكرام.

نسيمة بوحديده

الإهداء

بسم الله الرحمان الرحيم و الصلاة و السلام على أشرف المرسلين و الحمد لله الذي أعاننا بالعلم و أكرمنا بالتقوى و جملنا بالعافية أما بعد.

أهدي ثمرة جهدي و عصارة فكري إلى:

من بعث في نفسي روح المودة و الإرادة و تعب و سهر من أجل راحتي و كان سندا لي في حياتي إلى من لم يتأخر في مد يد العون لي بأي شيء من الأشياء إلى أبي الغالي حفظه الله.

إلى من كان اسمها أول أحلامي و حضنها أول من احتواني و بدعاء ما حقق أمالي، إلى رمز العطاء و المحبة و الوفاء إلى التي غمرتني بحنانها أمي الغالية حفظها الله.

إلى كل أخوتي الأعزاء: منير، عبد الرؤوف، عبد الوهاب، و إلى زوجة أخي منير.

و إلى كل من ساعدني في إنجاز هذه المذكرة من قريب أو بعيد.

إلى كل طلبة معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير و خاصة تخصص ثانية ماستر محاسبة.

ليلى البنيني

كلمة شكر و تقدير

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه و عظيم سلطانه، الحمد لله الذي تتم بنعمه الصالحات، و الصلاة و السلام على خير الأنام مُحَمَّد بن عبد الله صلى الله عليه و سلم، نشكر الله بكل خضوع و عبودية على ما من علينا من خير و بفضل الله نتم هذا العمل ثمرة جهدنا.

بداية نتقدم بشكرنا إلى الله سبحانه و تعالى الذي منحنا القوة و الصبر في إنجاز هذا العمل المتواضع، كما نتقدم بالشكر الجزيل بكل صدق و إخلاص إلى الأستاذة المشرفة "وردة سعادة" على قبولها الإشراف على هذا العمل و على توجيهاتها السديدة و المجهودات التي قدمتها لنا طيلة فترة إنجاز هذه المذكرة و لمساعدتها لنا لولا نصائحها و إرشاداتها القيمة لما تم هذا العمل.

جرت العادة أن يكون وراء كل إعداد و بحث أشخاص منهم من يساهم بالنصح و البعض بالتوجيه و من باب الجميل أن نتقدم بتشكراتنا الخالصة إلى:

الأستاذين "ضو نصر" و "نور الدين ريمي" اللذان مدا لنا يد المساعدة .

كما لا يفوتنا أن نشكر كل من ساعدنا من قريب أو بعيد

و إلى عمال المكتبة و إلى كل من لم يبخل علينا بنصائحه القيمة و إرشاداته الوجيهة دون أن ننسى كل من قدم لنا يد العون و لو بكلمة طيبة أو ابتسامة صادقة.

سعادة هندة و بوحديدة نسيمة والبنيحي ليلى.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية ومدى التزام هذه الشركات بتطبيق مبادئ الحوكمة، من خلال دراسة مفهومها وخصائصها والأطراف الفاعلة في تطبيقها من خلال محدداتها وآلياتها،والتعرف على جودة المعلومة المحاسبية من خلال مفهومها ومعاييرها والعوامل المؤثرة فيها والتطرق إلى علاقة حوكمة الشركات بجودة المعلومة المحاسبية وانعكاسات تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة المعلومة المحاسبية.

وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة من خلال جمع البيانات من مصادر أولية وثانوية ، والتي تم الحصول عليها من خلال توزيع قوائم الاستبيان على عينة من مجتمع الدراسة والبالغ عددها51 فردا ، وبعد حصر وتجميع البيانات تم تعريفها وتحليلها باستخدام برنامج SPSS20.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، جودة المعلومة المحاسبية، آليات الحوكمة ،محددات الحوكمة، الإفصاح المحاسبي.

Abstract:

The objective of this study is to highlight the role of corporate governance Achieving the quality of accounting information and the extent to which these companies adhere to the principles of governance, By studying their concept, characteristics and actors in their application Through their determinants and mechanisms. And to identify the quality of the information through its concept, criteria and factors affecting it, And addressing the relationship of corporate governance to the quality of accounting information And the impact of the application of the rules of corporate governance on the quality of accounting information.

The descriptive analytical method was extracted in Conduct the study by collecting data from primary and secondary , sources Which were obtained by distributing questionnaire lists to a sample of the study population And their number51, Once data collection and compilation has been identified and analyzed using the SPSS20 program.

key words: Corporate governance. Quality of accounting information. Gove

rnance mechanisms. Determinants of governance. Accounting Disclosure.

فهرس المحتويات

الإهداء	
كلمة شكر وتقدير	
الملخص	
فهرس الجداول	III
فهرس الأشكال	IV
المقدمة	أ
الفصل الأول: الجوانب النظرية لحوكمة الشركات وجودة المعلومة المحاسبية	
تمهيد	8
المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات	9
المطلب الأول: مفهوم وأسباب ظهور حوكمة الشركات	9
المطلب الثاني: مبادئ وخصائص حوكمة الشركات والأطراف المعنية في تطبيقها	13
المطلب الثالث: محددات وآليات حوكمة الشركات	18
المطلب الرابع: أهمية وأهداف حوكمة الشركات	21
المبحث الثاني : الإطار النظري لجودة المعلومة المحاسبية	23
المطلب الأول: لمحة عامة عن المعلومة المحاسبية	23
المطلب الثاني: مفهوم جودة المعلومة المحاسبية	29
المطلب الثالث: معايير تحقق وتقييم جودة المعلومة المحاسبية	35
المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في جودة المعلومة المحاسبية	39
المبحث الثالث: حوكمة الشركات وأثرها على جودة المعلومة المحاسبية	41
المطلب الأول: حوكمة الشركات وعلاقتها بجودة المعلومة المحاسبية	41
المطلب الثاني: دور آليات حوكمة الشركات في تفعيل جودة المعلومة المحاسبية	42
المطلب الثالث: علاقة قواعد حوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية	46
المطلب الرابع: انعكاسات قواعد حوكمة الشركات على جودة المعلومة المحاسبية	50
خلاصة الفصل	54

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لدور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية	
تمهيد	56
المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة	57
المطلب الأول: بيانات الدراسة	57
المطلب الثاني: قائمة الاستبيان	57
المبحث الثاني: نتائج الدراسة الميدانية	61
المطلب الأول: الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة	61
المطلب الثاني: تحديد اتجاهات إجابات العينة في شكل مشابه لمقياس ليكارت الخماسي	64
المطلب الثالث: الاختبارات الإحصائية	71
خلاصة الفصل	79
الخاتمة	81
قائمة المراجع	85
الملاحق	

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
01	الإحصائيات المتعلقة باستمارة الاستبيان	59
02	مجالات الإجابة على الاستبيان	60
03	اختبار الثبات لمعامل ألفا كرومباخ	60
04	توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر	61
05	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس	61
06	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الدرجة العلمية	62
07	توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي	63
08	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة	63
09	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة	64
10	الأوزان المرجحة لمقياس ليكارت	65
11	دور حقوق المساهمين والمعاملة المتكافئة في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية	65
12	دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات والإفصاح والشفافية ومسؤوليات مجلس الإدارة في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية	67
13	وجود إطار فعال لحوكمة الشركات ودوره في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية	70
14	جدول تحليل التباين الأحادي ANOVA	72
15	جدول تحليل التباين الأحادي ANOVA	73
16	جدول تحليل التباين الأحادي ANOVA	74
17	مصفوفة الارتباط	76
18	مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة	77

فهرس الأشكال

رقم الشكل	العنوان	رقم الصفحة
01	خصائص حوكمة الشركات	16
02	المحددات الأساسية للحوكمة	18
03	معايير جودة المعلومة المحاسبية	37
04	دور حوكمة الشركات في تعزيز جودة المعلومة المحاسبية وانعكاسها على سوق المال	48

1 – تمهيد:

مع تزايد النمو الاقتصادي العالمي والتنافس بين مصالح الأطراف المختلفة في مجال التجارة الدولية، وهيمنة نظام العولمة على الاقتصاديات العالمية وخاصة على الدول النامية والصغرى، ومع ظهور الشركات وانهيارها وما صاحب ذلك من عواقب اقتصادية جسيمة أدت إلى الكثير من الأزمات بالعالم، دفع العالم إلى البحث عن نظام يحد من مخاطر انهيار الشركات، ويؤدي إلى إحكام الرقابة عليها ويكون سبيلا لإتباع إدارات تلك الشركات للسلوك الرشيد في الإدارة.

وبالرجوع إلى انهيار الشركات فإن معظمها يعود إلى الفساد الإداري والمحاسبي بصفة عامة والفساد المالي بصفة خاصة، مع مراعاة أن الفساد المحاسبي يرجع في أحد جوانبه الهامة إلى دور مراقبي الحسابات وتأكيدهم على صحة القوائم المالية، وما تتضمنه من معلومات محاسبية وذلك على خلاف الحقيقة إضافة إلى انهيارها يعود أيضا إلى افتقار إداراتها إلى الممارسة السليمة في الرقابة والإشراف ونقص الخبرة والمهارة وكذلك اختلال هياكل التمويل وعدم القدرة على توليد تدفقات نقدية داخلية كافية لسداد الالتزامات المستحقة عليها، بالإضافة إلى نقص الشفافية وعدم الاهتمام بتطبيق المبادئ المحاسبية التي تحقق الإفصاح والشفافية بجانب عدم إظهار المعلومات المحاسبية لحقيقة الأوضاع المالية للشركة وقد نتج عن هذه الانهيارات فقدان الثقة في الأسواق المالية المختلفة وانصراف المستثمرين عنها، وكذلك فقدان الثقة في مكاتب المحاسبة والمراجعة نتيجة فقدان الثقة في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية للشركات المختلفة.

وكما يمارس أصحاب المصالح ضغوط على الإدارة لرفع حجم الأرباح والتدخل في القرارات المتخذة من طرفها مما قد يوصل المؤسسة إلى الفشل والانهيار، ولحل هذه المشاكل يجب الفصل بين شيئين متزامنان هما الإدارة والملكية وللفصل بينهما يجب أن يكون هناك ما ينسق بينهما ويزيد الثقة بين أصحاب المصالح والمالكين وإدارة مؤسسة وذلك من خلال جودة المعلومة المقدمة من طرف الإدارة و الشفافية والنزاهة وعدم التدخل الطرف الثاني في عمل الإدارة وذلك من خلال تطبيق ما يسمى بحوكمة الشركات.

2 – الإشكالية:

ومما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

- ما مدى انعكاس تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على جودة المعلومة المحاسبية ؟

3 – الأسئلة الفرعية:

من خلال الإشكالية نستطيع طرح التساؤلين التاليين:

- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مبادئ حوكمة الشركات وجودة المعلومة المحاسبية؟
- هل هناك تطبيق الحوكمة يؤدي إلى جودة المعلومة المحاسبية؟

4 – فرضيات الدراسة:

من خلال السؤالين السابقين نستطيع وضع الفرضيتين التاليتين:

4 – 1– الفرضية الأولى:

-H0 توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مبادئ حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية في مؤسسات محل الدراسة.

ويندرج تحت هذه الفرضية الرئيسية ثلاث فرضيات فرعية:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور حقوق المساهمين و المعاملة المتكافئة للمساهمين في جودة المعلومة المحاسبية في مؤسسات محل الدراسة عند مستوى دلالة (α= 0.05).
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات والإفصاح والشفافية ومسؤوليات مجلس الإدارة في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية في مؤسسات محل الدراسة عند مستوى دلالة (α=0.05).
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ضمن وجود إطار فعال لحوكمة الشركات ودوره في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية في مؤسسات محل الدراسة عند مستوى دلالة(α=0.05).

4 – 2– الفرضية الثانية:

- H0: لا يوجد دور معنوي ذو دلالة إحصائية لحوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية في مؤسسات محل الدراسة عند مستوى دلالة (α=0.05).

5 – مبررات اختيار الموضوع:

تتمحور أهم أسباب اختيار موضوع البحث في ميولنا الشخصي والفضول في المجال العلمي والرغبة في استكشاف المزيد عن مثل هذه المواضيع حول حوكمة الشركات وكيفية تطبيق مبادئها لتحقيق جودة المعلومة المحاسبية من خلال الإفصاح والشفافية عن المعلومات من طرف المؤسسات الاقتصادية ونشر الوعي الحوكمي لدى الأطراف الفاعلة في الشركات.

6– أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف دراستنا في الآتي:

- عرض مفاهيم ومبادئ أساسية التي يقوم عليها نظام حوكمة الشركات وكيفية تطبيقها.
- التعرف على خصائص حوكمة الشركات وآليات ومحدداتها الداخلية والخارجية.
- التعرف على المعلومات المحاسبية التي تعد من طرف المؤسسات وكيفية الإفصاح عنها، وكيف تخدم الأطراف التي لها علاقة بالشركة وكيفية تحقق جودة هذه المعلومات المالية.
- إبراز العلاقة المرتبطة بين حوكمة الشركات وأثرها على جودة المعلومة المحاسبية وانعكاس تطبيق قواعد الحوكمة على تحقيق جودة المعلومة المحاسبية.
- محاولة التعرف على أرض الواقع مدى تطبيق المؤسسات محل الدراسة لمبادئ الحوكمة ومدى جودة المعلومة المحاسبية ومصداقيتها وكيفية الإفصاح عنها من طرف الإدارة.

7– أهمية الدراسة:

تظهر أهمية الدراسة لتناولنا موضوع مدروس لزيادة الإثراء والتذكير بالأهميته على الاقتصاديات العالمية ،نظرا لأن حوكمة الشركات تزيد من القدرات التنافسية للشركات وزيادة قيمتها بتفعيل الرقابة على أداء الشركات وتدعيم المساءلة فيها، بالإفصاح على المعلومات المحاسبية مما يحقق العدالة والشفافية ويحارب الفساد مما يزيد من ثقة المستثمرين في الأسواق المالية.

8–أهم الدراسات السابقة:

يمكن توضيح بعض الدراسات التي لها علاقة بموضوع الدراسة فيما يلي:

- دراسة عابدي دلال (2015):**مذكرة "حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية(دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية)**.هدفت هذه الدراسة إلى معرفة حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات من خلال توفير معلومات صادقة وموثوق فيها، وإن أهم النتائج المتوصل إليها، للحوكمة الشركات دورا كبيرا في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية.
- دراسة براهمة كنزة (2014):**مذكرة "التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات(دراسة حالة مؤسسة المحركات EMO الخروب ولاية قسنطينة)**"هدفت هذه الدراسة إلى توضيح نشأة وكيفية ظهور حوكمة الشركات وتطورها ودورها في الحد من التلاعب المالي والإداري الذي يقوم به أعضاء مجلس الإدارة.
- دراسة رامي حسن الغزالي، ماهر موسى درغام(2015):**مذكرة "دور تطبيق قواعد حوكمة الشركات في منع حدوث التعثر المالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين"** هدفت هذه الدراسة إلى ذكر الأزمات التي مست العديد من أسواق المال العالمية والتطرق إلى الأسباب التي أدت إلى ظهور حوكمة الشركات.
- دراسة بن داود مُحَمَّد عبد النور(2015):**مذكرة "دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات(دراسة على عينة من شركات في ولاية ورقلة)**"هدفت هذه الدراسة إلى شرح آليات الحوكمة بنوعيها الآليات الداخلية والآليات الخارجية وكيفية تطبيقها لقواعد الحوكمة على المؤسسات.
- دراسة سعدادو حفيظة(2013):**مذكرة "دور حوكمة الشركات في الحد من الفساد الإداري والمالي(دراسة ميدانية)"** هدفت هذه الدراسة إلى معرفة بداية تطبيق لحوكمة الشركات وخلق دليل لحوكمة الشركات في الجزائر عام 2009 التي قامت بإعداده عدة شركات متعددة الأطراف.
- دراسة بلعيد وردة (2014):**مذكرة "مساهمة المراجعة الخارجية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية دراسة عينة من المراجعين و المحاسبين"** هدفت هذه الدراسة إلى توضيح الأطراف المستعملة للمعلومات المحاسبية.

9– الإطار الزماني والمكاني:

فيما يخص الإطار المكاني للدراسة فتتمثل في استقصاء آراء المهنيين والأكاديميين بولاية الوادي ،أما الإطار الزماني لهذه الدراسة فانحصر في الفترة الممتدة بين(شهر أفريل إلى منتصف ماي 2017).

10- المنهج المتبع في الدراسة:

في هذه الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، ذلك أنه المنهج المناسب في دراستنا هذه، والذي يسمح بعرض الموضوع بشكل جيد وتحليل وتفسير المعلومات بشكل علمي ومنظم، وكذا على المنهج التاريخي فيما يتعلق بعرض نشأة وأسباب ظهور حوكمة الشركات.

أما فيما يتعلق بالدراسة الميدانية والتي كانت على شكل استبانة تم إعدادها وتصميمها وتوزيعها لغرض الدراسة، فقد تم تفريغ وتحليل الاستبانة من خلال المنهج الإحصائي التحليلي لتفسير البيانات.

11- صعوبات الدراسة:

و تتمثل الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذه المذكرة غي الآتي:

- قلة المراجع بالنسبة لعنصر العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة المعلومة المحاسبية.
- عدم الجدية في الرد على الاستبيان.

12- محتوى البحث:

للإجابة على إشكالية البحث واختبار فرضياته والوصول إلى إبراز أهميته وتحقيق لأهدافه تم تقسيم البحث إلى فصلين، حيث ضم فصل نظري و فصل تطبيقي عبارة عن دراسة ميدانية.

الفصل الأول: بعنوان الجوانب النظرية لحوكمة الشركات وجودة المعلومة المحاسبية وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول ماهية حوكمة الشركات، أما المبحث الثاني الإطار النظري لجودة المعلومة المحاسبية ،أما المبحث الثالث حوكمة الشركات وأثرها على جودة المعلومة المحاسبية.

الفصل الثاني: يعتبر هذا الفصل دراسة وتحليل آراء أهل الاختصاص من مهنيين وأكاديميين فيما يخص المجالات التي تساهم بها حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية ،ومن خلاله تم الإجابة على فرضيات الدراسة الميدانية.

وفي الأخير توصلنا إلى الخاتمة والمتضمنة مجموعة النتائج والتوصيات الخاصة بموضوع الدراسة.

تمهيد الفصل:

ظهر الاهتمام بحوكمة الشركات من قبل المؤسسات الدولية عقب انفجار الأزمات المالية في العديد من الشركات، فقامت تلك المؤسسات بالدراسة والتحليل لتلك الأزمات، وتبين أن عدم تطبيق حوكمة الشركات بالشكل المطلوب زاد من حدة هذه الأزمات، فقد أفلست شركة أنرون بسبب التلاعب في القوائم المالية، وعدم الإفصاح للمعلومات المالية من قبل الشركات.

وعليه فإن هذه الدراسة توضح العلاقة المتداخلة والمتبادلة بين حوكمة الشركات و جودة المعلومات المحاسبية، حيث تتأثر جودة المعلومات المحاسبية بقواعد وآليات الحوكمة مما يؤدي إلى زيادة الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية، ومن هذا المنطلق تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات.

المبحث الثاني: الإطار النظري لجودة المعلومة المحاسبية.

المبحث الثالث: حوكمة الشركات وأثرها على جودة المعلومة المحاسبية.

المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات

تعتبر حوكمة الشركات من أهم القواعد والإجراءات التي تعتمد للرقابة على أعمال الشركات وضمان حسن سير العملية المحاسبية، وبيان جودتها للأطراف المتعاملة مع الشركة.

لأجل ذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى تقديم عام لحوكمة الشركات من خلال نشأتها وأسباب ظهورها، وسنتطرق إلى مبادئ وخصائص حوكمة الشركات والأطراف المعنية في تطبيقها، وأيضا محددات وآليات حوكمة الشركات أهميتها وأهدافها.

المطلب الأول: مفهوم وأسباب ظهور حوكمة الشركات

سنتناول في هذا المطلب مفهوم حوكمة الشركات ونشأتها، وأسباب ظهورها، ومبادئها وخصائصها والأطراف المعنية في تطبيقها.

الفرع الأول: نشأة حوكمة الشركات

نشأت مفهوم حوكمة الشركات بعد ظهور نظرية الوكالة وما تتضمنه من تعارض في المصالح بين أعضاء مجالس إدارة الشركات والمساهمين، وهذا ما أدى إلى زيادة الاهتمام بإيجاد قوانين تنظم العلاقة بين الأطراف في المؤسسات، والحد من التلاعب المالي والإداري الذي قد يقوم به أعضاء مجالس الإدارة بهدف تعظيم مصالحهم الخاصة ففي عام 1976 قام كل من (Jenson and Meckling) بالاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات وإبراز أهميتها في الحد أو التقليل من المشاكل التي قد تنشأ من الفصل بين الملكية والإدارة[1].

مما أدى إلى ظهور قانون مكافحة ممارسات الفساد، عام 1977 في أمريكا والذي يتضمن قواعد تحدد صياغة ومراجعة نظم الرقابة الداخلية في المنظمات ويتبع ذلك ظهور اقتراحات لجنة بورصة الأوراق المالية في أمريكا لتنظيم الرقابة الداخلية.[2]

أما في عام 1987 قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين(AICPA) بتشكيل لجنة حماية التنظيمات الإدارية (COSO) المعروفة باسم لجنة تريدواي، والتي أصدرت تقريرها المتضمن مجموعة من التوصيات الخاصة بتطبيق قواعد حوكمة الشركات وما يرتبط بها من منع حدوث الغش والتلاعب في إعداد القوائم

---

[1]-براهمة كنزة، **دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات(دراسة حالة مؤسسة المحركات EMO الخروب ولاية قسنطينة)**،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة قسنطينة2،2013-2014،ص:3-5.

[2]- إدريس وائل السنوسي، **أثر حوكمة الشركات في تحقيق الميزة التنافسية دراسة ميدانية العامة في مدينة عمان**، ماجستير في إدارة أعمال جامعة الشرق الأوسط،أيار2016،ص:15.

المالية، وذلك عن طريق الاهتمام بمفهوم نظام الرقابة الداخلية وتقوية مهمة المراجعة الخارجية أمام مجالس إدارة المؤسسات[1].

كما أن التطور الحاصل في المجالس زاد من الاهتمام بالحوكمة والتزام المؤسسات، خاصة في أعقاب الانهيارات المالية الكبرى للشركات الأمريكية في عام 2002مثل:شركة أنرون وشركة وولدكوم، التي ركزت على دور حوكمة المؤسسات في القضاء على الفساد المالي والإداري التي تواجه العديد من الشركات[2].

أما في المملكة المتحدة فقد أثار موضوع الحوكمة جدلا كبيرا في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات من القرن الماضي، بعد انهيار كبريات الشركات الأمريكية والأوروبية أدى ذلك إلى دفع بورصة لندن للأوراق المالية إلى تشكيل لجنة كادبوري عام1991، مهمتها الأساسية تجنيب الشركات الخسائر الكبيرة، وعام 1992تم إصدار أول تقرير عن هذه اللجنة يؤكد أهمية حوكمة الشركات في زيادة ثقة المستثمرين في إعداد وتدقيق القوائم المالية.

وتعززت فكرة حوكمة الشركات أكثر في أعقاب الأزمة الآسيوية التي حدثت في أسواق تايلندا وماليزيا عام 1997 وما تبعها من فضائح أدت إلى إفلاس العديد من الشركات والمصارف الكبرى الدولية[3].

وعلى المستوى الدولي تبني الاهتمام بمبادئ الحوكمة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث عام 1999 أصدرت مجموعة من المبادئ التي تعزز التزام الشركات بتطبيق متطلبات الحوكمة[4]، وتم تنقيحها عام 2004 حيث تدور معظمها حول السبل الإرشادية لتدعيم إدارة الشركات وكفاءة أسواق المال التي تساعد على استقرار الاقتصاد ككل[5].

أما في الجزائر بالبناء على قوة الدفع التي خلقها دليل حوكمة الشركات الذي أطلق عام 2009، والذي قامت بوضعه مجموعة عمل حوكمة الشركات متعددة الأطراف كما أطلقت مركز حوكمة الجزائر في أكتوبر 2010 بالجزائر العاصمة[6].

---

[1]- حساني رقية وآخرون ، **مداخلة بعنوان: آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري**، ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر بسكرة يومي 06-07 ماي 2012،ص:4.

[2]- إلهام مقدم ،هناء طراد ،**أثر تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي**، ماستر علوم تجارية، تخصص تمويل مصرفي بجامعة العربي التبسي،تبسه،2015-2016،ص:3.

[3]- براهمة كنزة، **مرجع سابق**،ص:4-5.

[4]- الأمين نصبة، **أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع العام (دراسة حالة بلدية قمار)**،الوادي، ماستر جامعة الوادي،2014-2015،ص:31.

[5]- براهمة كنزة، **مرجع سابق**،ص:5.

[6]- سعدادو حفيظة، **دور حوكمة الشركات في الحد من الفساد الإداري والمالي(دراسة ميدانية)**،ماستر، قسم علوم التسيير ،تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة أوكلي محمد أولحاج البويرة،2013،ص:13.

الفرع الثاني: أسباب ظهور حوكمة الشركات

هناك عدة أزمات مالية حدثت في العالم التي مست العديد من الأسواق المال العالمية أدت إلى ظهور مفهوم الحوكمة ومنه تتمثل أسباب حوكمة الشركات في:

1– متطلبات المؤسسات الاستثمارية العالمية تستدعي مستوى عال من الحوكمة حتى تقبل توجيه استثماراتها.

2– حدوث حالات الإفلاس والتعثر المالي الناتج عن سوء الإدارة وإساءة استخدام السلطة، كل ذلك أدى إلى دفع الجمهور العام للضغط على المشرعين لاتخاذ الإجراءات لحماية مصالحه.

3– ظهور الكثير من الفساد المالي و الإداري من خلال التلاعب والتضليل في التقارير المالية.

4– غياب التحديد الواضح لمسؤولية مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين أمام أصحاب المصالح والمساهمين.

5– ضعف النظام القانوني الذي لا يمكن معه إجراء تنفيذ العقود وحل المنازعات بطريقة فعالة، بالإضافة إلى ضعف نوعية المعلومات التي تؤدي إلى منع الإشراف والرقابة كما تعمل على انتشار الفساد وانعدام الثقة.

6– حماية حقوق صغار المساهمين والأطراف الأخرى ذات الصلة بالشركة من احتمال تواطؤ كبار المساهمين مع الإدارة لتحقيق مصالحهم الخاصة على حساب الباقي[1].

7– عدم توافر الدقة والشفافية في إعداد الحسابات الختامية.

8– ضعف الأطراف الخارجية في رقابتها للمنشأة كالقائمين على وضع القوانين ومراجعي الحسابات.

9– الممارسات غير الأخلاقية من قبل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين.

10– عدم فاعلية إجراءات الرقابة الداخلية التي لا يمكنها اكتشاف ومنع المشاكل.[2]

الفرع الثالث: تعريف حوكمة الشركات

رغم زيادة الاهتمام بمصطلح الحوكمة من قبل المهتمين بالدراسات المحاسبية والاقتصادية والإدارية والقانونية، لارتباطه بمفهومي العولمة والأزمات إلا أنه تعريف الحوكمة، مزال مجال اختلاف وعدم اتفاق بين الباحثين والأكاديميين والمهتمين بها، هذا الأمر أدى إلى ظهور العديد من المصطلحات المستخدمة في هذا المجال.

ويمكن إدراج بعض التعاريف التي سنقسمها إلى قسمين التعريف اللغوي والتعريف الاصطلاحي.

[1]- رامي حسن الغزالي ، ماهر موسى درغام، **دور تطبيق قواعد حوكمة الشركات في منع حدوث التعثر المالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين**، مذكرة ماجستير ،كلية التجارة لجامعة الإسلامية،فلسطين،2015،ص:29-30.

[2]- رولا عبد المجيد انشاصي، **دور حوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي(دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين)**،مذكرة ماجستير كلية التجارة، الجامعة الإسلامية ،فلسطين،2015،ص:27.

أولا : تعريف حوكمة الشركات لغة :

كلمة governance"معناها حاكمة من الإحكام و الحاكمية، وبالرجوع إلى معاجم اللغة العربية والبحث تحت لفظ حكم تجد أن العرب تقول حكمت وأحكمت وحكِّمت بمعنى منعت وردَّدت، وفي المعاني لكلمة "حكم" حكم الشيء وأحكمه كلاهما منعه من الفساد.[1]

ثانيا : تعريف حوكمة الشركات اصطلاحا:

هناك العديد من التعاريف نوجزها في الآتي:

تعرف حوكمة الشركات على:" النظام الذي تستخدمه الشركة في عملية الإشراف والرقابة على عملياتها، كم أنها تمثل النظام الذي يتم من خلاله توزيع الحقوق والمسئوليات على مختلف الأطراف في الشركة ،بما في ذلك مجلس الإدارة والمديرين وحملة الأسهم وأصحاب المصالح الأخرى ،كما أنها تحدد القواعد و الإجراءات الخاصة باتخاذ القرارات التي تتعلق بالشركة، وبذلك يتحدد الإطار العام الذي يتم من خلاله تحديد أهداف الشركة والوسائل التي تستخدم في تحقيق تلك الأهداف والرقابة عليها"[2].

وتعرف أيضا حوكمة الشركات أنها: "مجموعة القواعد التي تنظم العلاقات المتبادلة بين الشركة والأطراف أصحاب المصالح المختلفة في الشركة، في إطار الشفافية والمساءلة، والتي يؤدي إتباعها إلى استدامة الأعمال ورفع كفاءة الشركة في إدارة عملياتها ويحسن قدرتها التنافسية بالأسواق"[3].

وتعرف حوكمة الشركات أيضا على أنها: "هي إيجاد وتنظيم التطبيقات والممارسات السليمة للقائمين على إدارة المؤسسة بما يحافظ على حقوق المساهمين والعاملين بالمؤسسة وأصحاب المصالح "[4].

مما سبق نستنتج أن حوكمة الشركات عبارة عن نظام يتكون من مجموعة من القواعد والإجراءات، التي على أساسها يتم توزيع للحقوق لأجل تنظيم العلاقات المتبادلة بين المؤسسة والأطراف المعنية المرتبطة بمصالح المؤسسة في إطار الشفافية والموثوقية لأجل ضمان تحقيق أهداف المؤسسة واستمراريتها وقدرتها على مواجهة التهديدات.

---

[1]-حسين عبد المطلب الأسرج، **أهمية تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية ،مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية** ،مقالة مأخوذة من الموقع:http//giem.kantakji.com/artick/details/id/365/printy/yes/18:20.20/05/2017

[2]- سامح محمد رضا رياض أحمد، **دور حوكمة الشركات في تحسين التقارير المالية للحد من الأزمات المالية**، المجلة العربية للإدارة،مصر،2013،ص:9.

[3]- أحمد على خضر، **حوكمة الشركات**، د ط، دار الفكر الجامعي،الإسكندرية،2014،ص:68.

[4]- يحياوي الهام، بوحديد ليلى، **الحوكمة ودورها في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية حالة المؤسسة الجزائرية الجديدة للتعليب(NCA)بالروبية**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية،العدد05،2014،ص:61.

المطلب الثاني: مبادئ وخصائص حوكمة الشركات والأطراف المعنية في تطبيقها

قسمنا هذا المطلب إلى ثلاث فروع الفرع الأول المبادئ و الثاني الخصائص و الثالث الأطراف المعنية بتطبيقها.

الفرع الأول: مبادئ حوكمة الشركات:

لحوكمة الشركات أطراف مسؤولة على تطبيقها بمبادئ معينة بجملة من الخصائص التي يجب أن تتصف بها ،حيث إن الاهتمام المتزايد لمفهوم العولمة للشركات أدى إلى زيادة دراستها وتحليلها من قبل العديد من المؤسسات كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وقد حددت هاته المؤسسات مجموعة من المبادئ للحوكمة المتمثلة في :

أولا: وجود إطار فعال لحوكمة الشركات :

ينبغي وضع إطار حوكمة الشركات يهدف أن يكون [1] :

- ذو تأثير على الأداء الاقتصادي الشامل.
- المتطلبات القانونية والتنظيمية في نطاق اختصاص تشريعي ينبغي أن يكون ذا شفافية وأن يتوافق مع أحكام القانون.
- توزيع المسؤوليات في نطاق تشريعي واضح.
- أن يكون لدى الجهات السلطة والنزاهة والموارد للقيام بواجباتها[2].

ثانيا: حقوق المساهمين: تشمل حقوق الساهمين على[3] :

- الحق في التسجيل أو نقل أو تحويل ملكية الأسهم.
- الحصول عن كافة المعلومات عن الشركة بصفة دورية ومنتظمة.

---

[1]- رافد عبيد نواس، **أثر حوكمة الشركات على جودة أداء المراقب الحسابات(نموذج مقترح في ظل الأزمات الاقتصادية العالمية)**،مجلة المحاسب للعلوم المحاسبية والتدقيقية،المجلد23،العدد45،العراق سبتمبر2016،ص:9-10.

[2]- جميل أحمد، سفير مُحَّد، **مداخلة بعنوان: تجليات حوكمة الشركات في الارتقاء بمستوى الشفافية والإفصاح**، ملتقى دولي حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة مُحَّد خيضر ،كلية العلوم الاقتصادية،بسكرة،2012،ص:6.

[3]- جميل حسن النجار، علي خليل عقل، **قياس أثر الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات على الأداء المالي "دراسة تطبيقية على شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين**، مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث، المجلد 15،العدد400،2014،ص:50.

- المشاركة والتصويت في الجمعية العامة للمساهمين.
- انتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة.
- الحصول على العائد من الأرباح.

ثالثا: المعاملة المتكافئة للمساهمين: وتتضمن:

- المساواة بين حملة الأسهم داخل الشركة وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية.
- التصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية.
- حماية المساهمين من أي عملية استحواذ أو دمج مشكوك فيها أومن الاتجار في المعلومات الداخلية.
- حقهم في الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.[1]

رابعا: دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات :و يتمثل في :

- اعتراف إطار حوكمة الشركات بحقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون ،أو نشأ نتيجة لاتفاقيات متبادلة.
- وأن يعمل على تشجيع التعاون النشط بين الشركات وأصحاب المصالح في خلق الثروة، وفرص العمل، واستدامة المنشآت السليمة مالياً[2].

خامسا: الإفصاح والشفافية :يجب أن يتضمن إطار الحوكمة:

- تقديم إفصاحات كافية وملائمة وفي توقيت مناسب وتكون دقيقة وموثوقة وشاملة لكل الأمور الهامة بشأن الشركة وخاصة المتصلة لتأسيس الشركة.
- بيان الموقف المالي والملكية والعناصر التي تمس الأداء الإداري وأسلوب ممارسة السلطة[3].

---

[1]- محمد ياسين غادير، **ورقة عمل بعنوان محددات الحوكمة ومعاييرها، مؤتمر دولي حول عولمة الإدارة في عصر المعرفة**، جامعة الجنان،طرابلس،لبنان،15-17ديسمبر 2012،ص:12.

[2]- عبد الرزاق حسن الشيخ، **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية وانعكاساتها على سعر السهم**،(دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين)،مذكرة ماجستير كلية التجارة ،الجامعة الإسلامية غزة،2012،ص:19.

[3]- بن طاهر حسين، بوطلاعة محمد، **مداخلة بعنوان: دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي**، ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر،بسكرة،2012،ص:7.

سادسا: مسؤوليات مجلس الإدارة: و تتمثل في:

- ينبغي على حوكمة الشركات أن تؤمن قيادة استراتيجية للمؤسسة ورقابة فعلية للتسيير من قبل مجلس الإدارة، وكذلك مسؤولية وأمانة مجلس الإدارة تجاه الشركات ومساهميها.
- ويجب أن يعمل أعضاء مجلس الإدارة بناء على معرفة تامة وبحسن نية على أن يبذلوا كل جهدهم لصالح الشركة والمساهمين بها[1].

الفرع الثاني: خصائص حوكمة الشركات

هناك مجموعة من الخصائص التي يجب توفرها في الشركات لتكون العلاقة بين أطراف الشركة ذات شفافية وموثوقية وتتسم بجودة في معلوماتها المحاسبية، لكي تساعد الشركة على تحقيق أهدافها على أكمل وجه ومن أهم هذه الخصائص ما يلي:

أولا: الانضباط: والمتمثل في الانضباط الذاتي والالتزام بالقوانين من طرف الشركة.

ثانيا: الشفافية: تقديم صورة حقيقية لكل ما حدث.

ثالثا: الاستقلالية: وتشمل الاستقلالية مجلس الإدارة واللجان المختلفة.

رابعا: المساءلة: إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة.

خامسا: العدالة: المسئولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة.

سادسا: المسؤولية: يجب احترام حقوق مختلف المجموعات صاحبة المصلحة في الشركة[2].

سابعا: المسئولية الاجتماعية: النظر إلى الشركة كمواطن جيد[3].

---

[1]- صديقي خضرة، **مداخلة بعنوان: المسؤولية الاجتماعية في ظل حوكمة الشركات**، ملتقى حول التأصيل النظري لماهية المسؤولية الاجتماعية والعوائد المحققة من جراء تبنيها، جامعة بشار،2012،ص:5.

[2]- طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات(شركات قطاع خاص وعام ومصارف)**،ط2،الدار الجامعية،الإسكندرية،2007،ص:25.

[3]- أكرم صابر السحار، **العلاقة بين تطبيق إطار حوكمة الشركات وجودة الأداء المهني**، مذكرة ماجستير كلية التجارة، الجامعة الإسلامية،فلسطين،2015،ص:25.

الشكل(1) : خصائص حوكمة الشركات

والشكل التالي: يوضح خصائص حوكمة الشركات

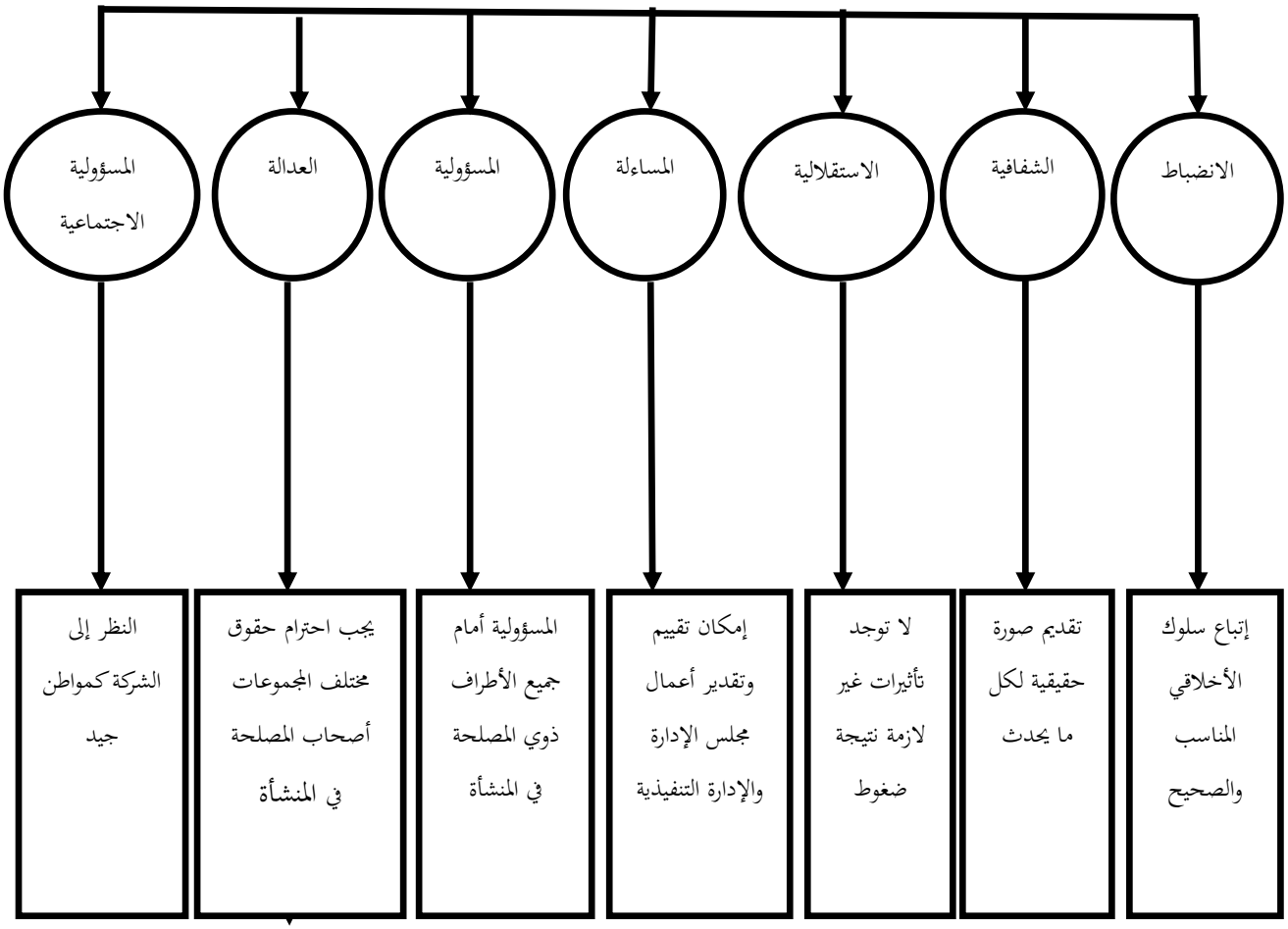

المصدر: طارق حماد عبد العال، حوكمة الشركات للشركات قطاع عام وخاص ومصارف المفاهيم، المبادئ، التجارب.

المتطلبات: الطبعة الثانية، الدار الجامعية 2007-2008 ص:25.

الفرع الثالث: الأطراف المعنية في تطبيق حوكمة الشركات.

هناك أربع أطراف لها دور في تطبيق الجيد للحوكمة، وهم أساس تطبيق العملية الرقابية لاختبار مدى نجاح أو فشل الشركات في تطبيق هذه القواعد والأطراف هم المساهمين والإدارة ومجلس الإدارة وأصحاب المصالح، وهي كما يلي:

أولا: المساهمين: وهم من يقومون بتقديم رأس المال عن طريق ملكيتهم للأسهم وذلك مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم ،أيضا تعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل، ولديهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبة لحماية حقوقهم[1].

ثانيا: مجلس الإدارة: وهم يمثلون المساهمين وأيضا الأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح ومجلس الإدارة يقوم باختيار المديرين التنفيذيين، والذين توكل إليهم سلطة اليومية لأعمال الشركة بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم، كما يقوم مجلس الإدارة برسم السياسات العامة للشركة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين [2].

ثالثا: الإدارة: وهي المسؤولة عن الإدارة الفعلية للمنشأة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة، وتعتبر الإدارة هي المسئولة عن تعظيم الأرباح وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسئوليتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين.

تعتبر الوظيفة الأساسية لمديري الشركات المقيدة بالبورصة هي الإشراف على إدارة المنشأة وكذلك القيام بكافة الأعمال اللازمة، لتحقيق الغرض الذي تأسس من أجله وذلك من خلال ما يعرضونه من تقارير دورية على مجلس الإدارة تتضمن كافة المعلومات المتعلقة بنشاط المنشأة[3].

رابعا: أصحاب المصالح: وهم الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة سواء كانت داخلية أم خارجية كالدائنين والموردين والبنوك والعمال والموظفين، ويؤثر مفهوم حوكمة الشركات بشكل كبير بهذه العلاقات وقد تكون هذه الأطراف

---

[1]- عزيزة بن يسمينة ،طبني مريم، **حوكمة الشركات ودورها في تفعيل نظام الرقابة على شركات التأمين التعاوني**، الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية الواقع العملي وآفاق كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، يومي 3و4 ديسمبر2012،ص:7.

[2]- عثماني ميرة، **أهمية تطبيق الحوكمة الجيدة في البنوك وأثرها على بيئة الأعمال**، مذكرة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة المسيلة،2012،ص:16.

[3]- هاني محمد خليل، **مدى تأثير تطبيق حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين(دراسة تحليلية لآراء المراجعين الخارجيين والمستثمرين)**،مذكرة ماجستير ،كلية التجارة ،الجامعة الإسلامية،غزة،2009،ص:29.

تحمل مصالح متعارضة و مختلفة، فتطبيق قواعد الحوكمة المشتملة على النزاهة والوضوح والشفافية يحقق العدالة في ذلك.[1]

المطلب الثالث: محددات وآليات حوكمة الشركات

التطبيق الجيد والسليم لحوكمة الشركات يتطلب مجموعة من الآليات والتي سنتناولها في فرعين، الفرع الأول المحددات والثاني الآليات.

الفرع الأول: محددات حوكمة الشركات

وتشتمل هذه المحددات مجموعتين هما المحددات الداخلية والمحددات الخارجية والشكل التالي يبين ذلك:

الشكل رقم(2)

المحددات الأساسية للحوكمة

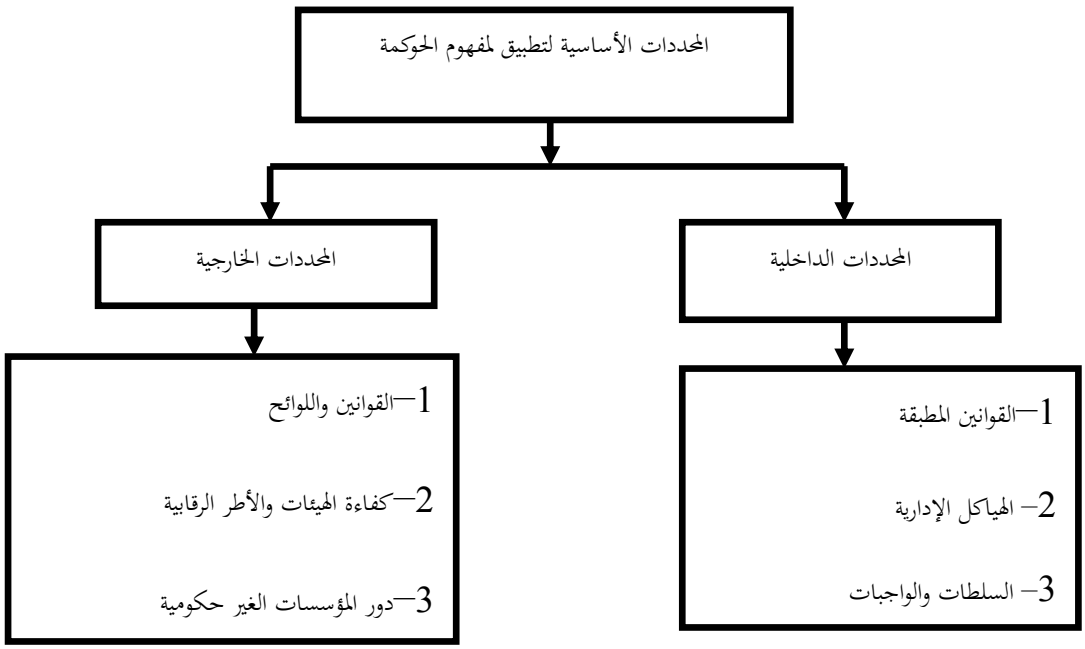

المصدر: طاري محمد العربي، حوكمة الشركات وعلاقتها بالمسؤولية الاجتماعية، ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012،ص:10.

[1]- كامل يوسف بركة، **دور أساليب المحاسبة الإدارية في تفعيل حوكمة الشركات(دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية العاملة في قطاع غزة)**،مذكرة ماجستير كلية التجارة، الجامعة الإسلامية،فلسطين،2012،ص:98.

من خلال الشكل نجد أن المحددات كما سبق قلنا هي داخلية و خارجية:

أولا: المحددات الداخلية

وتشتمل على القواعد والأساليب التي تطبق داخل الشركات والتي تضمن وضع هياكل إدارية سليمة، توضح كيفية اتخاذ القرارات داخل الشركات وتوزيع مناسب للسلطات والواجبات بين الأطراف المعنية، بتطبيق مفهوم حوكمة الشركات، مثل مجلس الإدارة والإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح ،وذلك بالشكل الذي لا يؤدي وجود تعارض في المصالح بين هؤلاء الأطراف ،بل يؤدي إلى تحقيق مصالح المستثمرين على المدى الطويل[1].

ثانيا: المحددات الخارجية:

وهي تشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة، والذي يشمل على سبيل المثال: القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي وكفاءة القطاع المالي في التوفير اللازم للمشروعات، ودرجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج، وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية في إحكام عناصر الرقابة على المؤسسات، وذلك فضلا عن بعض المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة، بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة بالمهن الحرة مثل: مكاتب المحاماة والمراجعة.[2]

[1]- أمال عياري، **مداخلة بعنوان: تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية(دراسة حالة الجزائر)**،ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر ،بسكرة، يومي 6-7 ماي،2012،ص:4-5.

[2]- جاوحدو رضا، مايو عبد الله، **مداخلة بعنوان: تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات والمنهج المحاسبي السليم متطلبات لإدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية**، الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع رهانات وآفاق ،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة العربي بن مهيدي ،أم البواقي،2012،ص:3.

الفرع الثاني: آليات حوكمة الشركات

تؤدي حوكمة الشركات ودورها الرقابي وذلك من خلال مجموعة من الآليات والمتمثلة في الآليات الداخلية والخارجية والتي سيتم التطرق إليها فيما يلي:

أولا: الآليات الداخلية لحوكمة الشركات

1 - مجلس الإدارة: يعد مجلس الإدارة أحسن أداة لمراقبة سلوك الإدارة ،إذ يحمي رأس المال المستثمر في الشركة من سوء الاستعمال من قبل الإدارة، وذلك من خلال صلاحياته القانونية في تعيين وإعفاء ومكافأة الإدارة العليا[1]. ولكي يتمكن مجلس الإدارة من القيام بواجباته في التوجيه والمراقبة ،يلجأ إلى تأليف مجموعة من اللجان من بين أعضائه من غير التنفيذيين ،أبرزها ما يلي:

- **لجنة التدقيق:** يتمثل دورها في دعم هيئات التدقيق الخارجي والتأكيد على الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات.
- **لجنة المكافآت:** تتركز وظائف لجان المكافآت في تحديد الرواتب والمكافآت والمزايا الخاصة بالإدارة العليا.
- **لجنة التعيينات:** تقوم بتعيين أعضاء مجلس الإدارة والموظفين التي تتلائم مهاراتهم مع مهارات وخبرات المحددة من الشركة.

2 - التدقيق الداخلي: تؤدي وظيفة التدقيق الداخلي دورا مهما في عملية الحوكمة ،إذ إنها تعزز هذه العملية، وذلك بزيادة قدرة الشركة ،حيث يقوم المدققون الداخليون من خلال الأنشطة التي ينفذونها بزيادة المصداقية، العدالة ،و تحسين سلوك الموظفين العاملين في الشركات المملوكة للدولة وتقليل مخاطر الفساد الإداري والمالي[2].

[1]- حبار عبد الرزاق، **الالتزام لمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي(حالة دول شمال إفريقيا)**،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ،جامعة سطيف،العدد7،2012،ص:82.

[2]- بروش زين الدين، دهيمي جابر، **مداخلة بعنوان: دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري**، ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري ،جامعة محمد خيضر كلية العلوم الاقتصادية ،بسكرة، يومي 6-7ماي 2012،ص:16.

ثانيا: الآليات الخارجية لحوكمة الشركات

تتمثل آليات الحوكمة الخارجية بالرقابة التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجيين على الشركة، ومن هذه ما يأتي:

1 – منافسة سوق المنتجات(الخدمات)وسوق العمل الإداري: تعد أحد الآليات المهمة لحوكمة الشركات.

2 -التدقيق الخارجي: يساعد على تحسين نوعية الكشوفات المالية وبالتالي اختيار المدققين الأكفاء.

3–التشريع والقوانين: تؤثر آليات التشريع على الفاعلين الأساسين في عملية الحوكمة[1].

المطلب الرابع: أهمية وأهداف حوكمة الشركات

لدراسة حوكمة الشركات لابد من معرفة أهميتها والأهداف التي تسمو إليها.

الفرع الأول: أهمية حوكمة الشركات

تتمثل أهمية حوكمة الشركات في أنها عملية تكفل تحقيق أهداف الشركات وهي كما يلي:

أولا: توفر قواعد حوكمة الشركات الإطار التنظيمي الذي يمكن من خلاله للشركة أن تحدد أهدافها[2].

ثانيا: التأكيد على حماية مسؤوليات الإدارة وتعزيز مساءلتها.

ثالثا: حماية أصول الشركة وحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح وتعزيز أثرهم في مراقبة الأداء.

رابعا: تحسين إدارة الشركة وقيمة أسهمها والقيمة الاقتصادية لها.

خامسا: تحسين العدالة والنزاهة والشفافية في كل التعاملات وعمليات الشركة.

سادسا: تحسين الممارسة المحاسبية والمالية والإدارية في الشركة[3].

سابعا: جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع رأس المال المحلي على الاستثمار في المشروعات الوطنية.

---

[1]- بن داود محمد عبد النور، **دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات(دراسة على عينة من شركات في ولاية ورقلة)**،مذكرة ماستر ،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،2015،ص:12.

[2]- محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ودور أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين** ،الدار الجامعية الإسكندرية،مصر،2008،ص:15.

[3] -سيد عبد الرحمن عباس بن بله، **دور تطبيق حوكمة الشركات في ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية** ،مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مؤسسة عبد العزيز عبد الله الراجحي للتجارة،الرياض،العدد12، 2012،ص:57.

ثامنا: زيادة القدرات التنافسية للشركات الوطنية وفتح أسواق جديدة لها.

تاسعا: شد الثقة بين أصحاب المصالح والإدارة وموظفي الشركة.

عاشرا: الشفافية والدقة والوضوح في البيانات المالية التي تصدرها الشركات في كافة المعاملات والقوائم المالية ،وما يترتب على ذلك من زيادة ثقة المستثمرين واعتمادهم عليها في اتخاذ القرارات[1].

الفرع الثاني: أهداف حوكمة الشركات

تحقق حوكمة الشركات الجيدة العديد من الأهداف التي يمكن إيجازها في الآتي:

أولا: وضع الأنظمة الكفيلة بتجنب أو تقليل الغش وتضارب المصالح والتصرفات غير المقبولة ماديا وإداريا وأخلاقيا.

ثانيا: وضع أنظمة يتم بموجبها إدارة الشركة وفقا لهيكل يحدد توزيع كل الحقوق والمسؤوليات.

ثالثا: القدرة على جذب مصادر تمويل المحلية والدولية اللازمة للتوسع والنمو، مع الحرص على تدعيم استقرار الأسواق الذي ينعكس إلى تحقيق الكفاءة والتنمية[2].

رابعا: تحسين وتطوير الشركة ومساعدة المديرين ومجلس الإدارة على بناء استراتيجية سليمة وضمان اتخاذ قرارات الربح أو السيطرة السليمة على الكفاءة.

خامسا: تقوية ثقة الجمهور في نجاح الخوصصة وضمان تحقيق الدولة لأفضل عائد على استثماراتها، وبالتالي إتاحة المزيد من فرص وزيادة التنمية الاقتصادية.

سادسا: ضمان التعامل بطريقة عادلة بالنسبة للمساهمين والعمال الدائنين والأطراف الأخرى ذوي المصلحة في حالة تعرض الشركة للإفلاس.

سابعا: وجوب إلزامية الرقابة الفعالة وتدعيم المساءلة المحاسبية مما يدعم عنصر الشفافية في إجراءات المحاسبة والمراجعة المالية على النحو الذي يمكن من ضبط وكشف عناصر الفساد أي مرحلة[3].

---

[1] -خالد إبراهيم تلاحمة، **حوكمة الشركات المساهمة في فلسطين**، المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية،المجلد4،العدد3،2012،ص:20-21.

[2]- طارق عبد العال حماد ،**حوكمة الشركات، المفاهيم المبادئ التجارب تطبيقات الحوكمة في المصارف** ،الدار الجامعية الإسكندرية،مصر،2005،ص:15.

[3]- سعدادو حفيظة، **مرجع سابق**،ص:17.

المبحث الثاني: الإطار النظري لجودة المعلومة المحاسبية

تحتاج الإدارة الحديثة المتطورة إلى المعلومات المحاسبية فهي مفيدة في أداء الأنشطة الاقتصادية وفي مستوى الربحية، حيث تعتبر موردا جوهريا للمؤسسة فإذا أرادت المؤسسة التفوق ،عليها أن تكون السباقة في الحصول عل المعلومات لتوضيح رؤية صانع القرار، وتحسين أو تنمية إدراكه بالقوى التي تؤثر في موقف معين بزيادة فعلية تحرك صانع القرار بالاختيار الأمثل بين البدائل.

وفي هذا المبحث تناولنا جودة المعلومة المحاسبية في ثلاث مطالب وهي:

- المطلب الأول: لمحة عامة عن المعلومة المحاسبية.
- المطلب الثاني: مفهوم جودة المعلومة المحاسبية.
- المطلب الثالث: معايير تحقق أو تقييم جودة المعلومة المحاسبية.
- المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في جودة المعلومة المحاسبية.

المطلب الأول: لمحة عامة عن المعلومة المحاسبية

الفرع الأول: تعريف المعلومة المحاسبية

نظرا لأهمية المعلومات المحاسبية تعددت تعاريفها كلا حسب وجهة نظره، ومن ضمن التعريفات ما يلي:

-المعلومات المحاسبية هي "مخرجات نظام المعلومات المحاسبي عن طريق مجموع البيانات، التي جمعها و إعدادها بالطريقة التي جعلتها قابلة للاستخدام بالنسبة للمستخدمين وتؤثر في القرارات المختلفة"[1].

-المعلومات المحاسبية هي "عبارة عن المنتج النهائي من البيانات التي تم تشغيلها وفق مراحل النظام المحاسبي، كما أن المعلومات تمثل لغة و أداة الاتصال بين معدها، الذي يجب عليه أن يحدد هدفها بوضوح و بين مستلميها الذي يتطلب من تلك المعلومات أن تكون فعالة ذات كفاءة و مفيدة في اتخاذ القرارات"[2].

- من هذا التعريف نجد أن نجاح نظام المعلومات مرهون بقدرته على إيصال المعلومات المطلوبة لمتخذي القرار، باعتبار أن الاتصال يتمثل في أن المعلومات المحولة من نظام المعلومات المحاسبي يجب أن تصل إلى متخذ القرار

[1]- عطية هاشم أحمد ، **نظام المعلومات المحاسبي** ، الدار الجامعية ، مصر ، 2000 ، ص: 09.

[2]- النقيب كمال عبد العزيز ، **مقدمة في نظرية المحاسبة** ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2004 ، ص: 303.

في شكل دقيق و كامل و في الوقت المناسب[1]، فالمعلومات المحاسبية تفيد في اتخاذ القرارات سواء كانت قرارات تخطيط أو تنفيذ أو رقابة أو بيع أو إنتاج أو استثمار أو توظيف الموارد الاقتصادية بشكل أو بآخر[2].

-المعلومات المحاسبية تعرف أيضا بأنها "البيانات التي تمت معالجتها للحصول على مؤشرات ذات معنى، تستخدم كأساس في عملية اتخاذ القرارات والتنبؤ بالمستقبل، وتكون المعلومات المحاسبية ذات طابع كمي تظهر في شكل قوائم مالية، ويراعي التوازن في إعداد هذه المعلومات من حيث التفصيل أو الاختصار حتى تكون ذات منفعة لمتخذي القرار[3].

-المعلومات المحاسبية هي " ناتج نظام المعلومات المحاسبي الذي يتم تغذيته بالبيانات من خلال تسجيلاتها ومعالجتها و إخراجها في شكل قوائم مالية، تكون بمثابة المحرك للإدارة لاستخدامها في إدارة مشاريعها، حيث أن فعالية الإدارة تتوقف عل مدى توفير المعلومة المحاسبية من أجل التخطيط و التوجيه و الرقابة" [4].

وأخيرا نستخلص أن المعلومات المحاسبية ما هي إلا بيانات يتم جمعها و معالجتها، بقياسها و تبويبها وعرضها في شكل قوائم مالية تمكن مستخدميها و الأطراف المهتمة بمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة بالمفاضلة بين البدائل و اتخاذ القرار.

الفرع الثاني :أنواع المعلومات المحاسبية

يمكن تقسيم المعلومات المحاسبية و تبويبها كما يلي [5]:

أولا: معلومات تاريخية مالية:

هي معلومات تتضمن سجلا مفصلا للأحداث الاقتصادية التي تحدث نتيجة العمليات الاقتصادية التي تمارسها الشركة، لتحديد و قياس ربحيتها أو خسارتها عن فترة مالية معينة، و عرض المركز المالي لتوضح سيولة الشركة ومدى الوفاء بالتزاماتها.

[1]- ثناء محمد طعيمه ، **نظام المعلومات المحاسبية في تقييم المشروعات الاستثمارية** ، الطبعة الأولى، إيتراك للطباعة و النشر و التوزيع ، القاهرة ، 2002. ص: 36.

[2]- حسام عبد الله أبو خضرة ، حسن سمير عشيش ، **نظم المعلومات المحاسبية** ، الطبعة 1 ، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ، 2008. ص: 27.

[3]- عبد الرزاق حسن الشيخ ، **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية و انعكاساتها على سعر السهم** (دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين)،مذكرة لنيل شهادة الماجستير، الجامعة الإسلامية غزة ، قسم المحاسبة و التمويل ، فلسطين ، 2012. ص: 34.

[4] -عبد المالك عمر زيد ، **المحاسبة المالية في المجتمع الإسلامي** ، الجزء الأول ، عمان ، 2002. ص: 01.

[5]- هاجر بكاري ، **مصداقية المعلومات المحاسبية و دورها في اتخاذ القرارات الإدارية** ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، قسم التسيير ، تخصص تدقيق محاسبي ، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي ، 2014-2015 ، ص : 11- 12

ثانيا :معلومات عن التخطيط و الرقابة:

يتم ذلك من خلال وضع تقديرات اللازمة لإعداد برامج الموازنات التقديرية التي توضح المركز المالي للشركة في فترة زمنية مقبلة، فضلا عن استخدامها في أغراض الرقابة و تقييم الأداء و تحديد مسؤولية الأفراد و كذلك التحديد المسبق لمستويات النشاط بتحديد التكاليف المعيارية.

ثالثا: معلومات لحل المشكلات:

و يتعلق بتقييم بدائل القرارات و المفاضلة بينها، و تعتبر ضرورية للأمور غير الدورية التي تتطلب إجراء تحليلات أو تقارير محاسبية خاصة، إضافة إلى أن هذه المعلومات تستخدم في التخطيط طويل الأجل و هي نوعان:

1- معلومات محاسبية إجبارية: مثل مسك الدفاتر و حفظ السجلات. ..... الخ.

2- معلومات محاسبية اختيارية: مثل أنظمة المعلومات وأنظمة محاسبة المسؤولية والتقارير الخاصة للإدارة.

الفرع الثالث :أهمية المعلومات المحاسبية

لم يعد هناك أي شك في أن المعلومات المحاسبية أصبحت في عصرنا الحالي موردا رئيسيا، لأي وحدة اقتصادية بغض النظر عن طبيعة نشاطها أو حجمها أو ملكيتها، فالمعلومات هي أحد ثلاث موارد هامة للوحدة الاقتصادية (الموارد البشرية، الموارد المادية، المعلومات)، وتعتبر بمثابة القاعدة الأساسية التي تعتمد عليها الوحدات لممارسة نشاطها، في ظل بيئة متغيرة و معقدة فهي تمثل الأساس المنطقي لعملية اتخاذ القرارات.

فالحاجة إلى المعلومات المحاسبية تنشأ من نقص المعرفة و حالة عدم التأكد الملازمة للنشاط الاقتصادي، فتوفير و تقديم المعلومات المحاسبية يحقق حالة القلق التي تنتاب مستخدمي تلك المعلومات (متخذي القرار)، و يؤدي أيضا إلى زيادة المعرفة المسبقة لما سيحدث مستقبلا مما يعطي احتمالية لاختيار بين البدائل المتاحة لمتخذي القرار.

و عدم توافر المعلومات المحاسبية الكافية و الصحيحة في الوحدة يعتبر من أهم أسباب فشل الكثير من القرارات الإدارية و القصور في الموازنات التقديرية و في الرقابة و في تقديم الأداء، فالإدارة على اختلاف مستوياتها التنظيمية تحتاج دائما إلى معلومات تكون صحيحة و حديثة تضمن التخطيط و التنظيم و التوجيه والرقابة. [1]

وعليه فالمعلومات المحاسبية تساعد الوحدة الاقتصادية بما فيها الشركة في اتخاذ القرارات الصحيحة، التي تحقق الأهداف المرجوة و تمكن المدراء و متخذي القرار من أداء واجباتهم و مسؤولياتهم بشكل سليم ودقيق [2].

الفرع الرابع: الأطراف المستعملة للمعلومات المحاسبية

لقد تعددت الأطراف المستعملة للمعلومة المحاسبية من حيث أنها تعتبر من الركائز الأساسية التي تلعب دورا مهما و جوهريا في نجاح النشاط الاقتصادي، حيث أنها توفر للإدارة المعلومات المناسبة لمساعدتهم في عمليات التخطيط و الرقابة و تقييم الأداء و اتخاذ القرارات الإدارية الرشيدة و اللازمة لنجاح المشروع [3]، و تباينت أراء مختلف هيآت التوحيد المحاسبي بشأن تحديد المستعمل المفضل للمعلومة المحاسبية، وبالتالي نوعية المعلومات وطرق الإفصاح عنها بالشكل الذي يخدم عملية اتخاذ القرار، و تختلف هذه القدرة من طرف إلى آخر نتيجة اختلاف طبيعة علاقاتهم. بمسار معالجة وإعداد هذه المعلومات، و يقسم المستعملون إلى نوعين هما المستعملون الداخليون و المستعملون الخارجيين كما يلي [4] :

أولا: المستعملون الداخليون :

تتمثل في الإدارة بكل مستوياتها التي هي أكثر حظا من حيث الحصول على المعلومات المرغوبة، لأنها القائمة على تشغيل نظام معالجة البيانات على حساب ملائمة ومصداقية المعلومات.

[1] – عبد الرزاق حسن الشيخ ، **مرجع سابق**، ص:35.

[2] – عطا الله احمد سويلم الحسيان ، **الرقابة الداخلية و التدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات** ، ط 1 ، دار الراية ، الاردن ، 2009. ص : 84.

[3] – بدر الدين فاروق أحمد سالم ، نصر الدين حامد أحمد ، **دور الخصائص النوعية للمعلومات لمحاسبية في رفع كفاءة التخطيط و الرقابة في المؤسسات المالية السودانية** ، مجلة العلوم الاقتصادية ، السودان ، 2013 ، ص : 86.

[4] – مداني بلغيث، **أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية(بالتطبيق على حالة الجزائر)**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص: 78- 79. .

ثانيا: المستعملون الخارجيون:

تستخدم الأطراف الخارجية معلومات المحاسبة لتلبية البعض من احتياجاتهم المتعددة المرتبطة بهم وهي كالآتي:

1- إدارة الضرائب: يقع على عاتق المؤسسة توفير معلومات بالشكل الذي يسمح من التأكد بأنها تلتزم بالشروط التي تمليها إدارة الضرائب.

2- المستثمرون و المساهمون: إن مقدمي رأس المال ومستشاريهم مهتمون بالمخاطرة الملازمة لاستثماراتهم والعائد المتحقق منها، وهم يحتاجون لمعلومات تساعدهم في تحديد قراراتهم المتعلقة بالاستثمار و في تقييم قدرة المشروع على توزيع الأرباح و أيضا في التنبؤ بمصير ومستقبل المؤسسة.

3-المقرضون: يهتم المقرضون بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد ما إذا كانت قروضهم و الفوائد المترتبة عنها سوف تدفع في وقت استحقاقها، أم سيكون هناك تأخر في الدفع وعجز عن التسديد عند الاستحقاق.

4-الموردون والدائنون التجاريون الآخرون: تهتم هذه الفئة بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المطلوبة ستدفع لهم عند الاستحقاق، يستثنى من هذه الفئة الهيئات الإحصائية و ممثلي العمال و الباحثون باعتبارهم أشخاص غير تجاريين[1].

الفرع الخامس: الإفصاح المحاسبي للمعلومة المحاسبية

أولا :تعريف الإفصاح المحاسبي للمعلومة المحاسبية

يقصد بالإفصاح المحاسبي تقديم المعلومات و البيانات إلى المستخدمين بشكل مضمون و صحيح و ملائم، و أن تظهر المعلومات في القوائم و التقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ دون لبس أو تضليل، لمساعدتهم في اتخاذ القرارات المتعلق بالوحدة الاقتصادية لذلك فهو يشمل المستخدمين الداخليين و الخارجيين[2].

[1] – أمين السيد أحمد لطفي ، **النظرية المحاسبية (منظور التوافق الدولي)** ، الدار الجامعية الإسكندرية ،مصر ، 2005. ص : 6- 7.

[2] – العابدي دلال ، **حوكمة الشركات و دورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية(دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية)**،مذكرة لنيل شهادة دكتوراه ،قسم علوم تجارية، تخصص محاسبة ، 2015 - 2016 ، ص: 71- 72.

ثانيا: أنواع الإفصاح المحاسبي للمعلومة المحاسبية:

تتمثل أنواع الإفصاح المحاسبي للمعلومة المحاسبية في الآتي:

1-الإفصاح الكامل:

يجب أن تكون القوائم المالية كاملة بحيث تشمل كافة المعلومات اللازمة للتعبير الصادق، فإذا ترتب أي حذف أو استبعاد بعض المعلومات تصبح القوائم المالية مضللة[1].

2-الإفصاح العادل:

يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ تبوب إخراج القوائم المالية و التقارير بصورة تضمن عدم ترجيح مصلحة فئة عن غيرها من الفئات الأخرى، أي مراعاة مصالح جميع الفئات بشكل متوازن و متساو.

3-الإفصاح الكافي:

يشمل الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية هذا الحد يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيرا مباشرا في اتخاذ القرار.

4-الإفصاح الإعلامي:

أي الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية، الإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي و المخطط و مصادر التمويل.

[1]- أحمد محمد نور شحاته ، **مبادئ المحاسبة المالية المبادئ و المفاهيم و الإجراءات المحاسبية طبقا لمعايير المحاسبة الدولية و المصرية** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2008 ، ص: 80.

5-الإفصاح الوقائي:

يقوم هذا النوع من الإفصاح على ضرورة الإفصاح عن التقارير المالية بحيث تكون غير مضللة لأصحاب الشأن بهدف حماية المستثمر على استخدام المعلومات، لذلك يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية. [1]

6-الإفصاح الملائم:

يراعي حاجة مستخدمي البيانات و ظروف المنشأة و طبيعة نشاطها، إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة و منفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين و الدائنين[2].

ثالثا: صفات نجاح الإفصاح المحاسبي للمعلومة المحاسبية:

إن نجاح نظام المعلومات بشكل عام و المحاسبي بشكل خاص مرهون بالمعلومات المحاسبية و لأجل تحقيق هدفها في الإفصاح يجب توفر الصفات التالية[3] :

1-شمولية القوائم المالية عن المعلومات.

2-الدقة في وصف وتصوير المركز المالي للمؤسسة التي تمثل أهم خصائص المعلومات المحاسبية الجيدة.

3-ملائمة المعلومات من حيث ارتباطها بقرارات المستثمرين بإحداث فرق.

4-قبل أن تفقد المعلومات قدرتها في التأثر على القرارات المتخذة يجب وصولها في الوقت المناسب.

5-الوضوح في القوائم المالية و خلوها من الغموض والالتباس حتى يسهل على مستخدميها فهمها بسهولة.

المطلب الثاني: مفهوم جودة المعلومة المحاسبية

قسمنا هذا المطلب إلى ثلاث فروع وهي تعريف جودة المعلومة المحاسبية و خصائصها و معوقات تحقيقها.

---

[1] – ناصر محمد على الهلي ، **خصائص المعلومات المحاسبية و أثرها في اتخاذ القرارات(دراسة حالة مؤسسة اقتصادية)** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، قسم علوم التسيير ، تخصص محاسبة ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2008-2009 ، ص : 107- 108.

[2] – العابدي دلال ، **نفس المرجع** ، ص: 78.

[3] – زرزار العياشي ، **مداخلة أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير للشركات ، الملتقى الدولي الثامن الحوكمة المحاسبية (واقع، رهانات، و أفاق)** ،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ، يومي 07 و 08 ديسمبر 2010 ، ص: 13.

الفرع الأول: تعريف جودة المعلومة المحاسبية:

نظرا لعدم الاتفاق على تعريف موحد لجودة المعلومة المحاسبية فقد تعددت تعاريفها التي ندرج البعض منها في الآتي:

-يقصد بجودة المعلومة المحاسبية هي مدى الامتثال للقواعد و الإجراءات التي يتم تطبيقها بانتظام وإخلاص، بشكل يعكس حقيقة حسابات المؤسسة والأهمية النسبية للأحداث المسجلة.

-وتعرف بأنها المعيار الذي يمكن على أساسه الحكم على مدى تحقيق المعلومات المحاسبية لأهدافها، كما يمكن استخدامها كأساس للمفاضلة بين الأساليب المحاسبية، لغرض القياس والإفصاح للمحاسبين في التقارير المالية بما يتيح اختيار أكثر المعلومات الجيدة الأكثر إفادة في ترشيد القرارات [1].

-وهناك من عرف جودة المعلومة المحاسبية على "أنها ما تتمتع به المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة لكل الأطراف ذوي العلاقة، و أن تخلو من التحريف و التضليل و أن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية مما يساعد الهدف من استخدامها"[2].

-كما عرفها البعض بأنها تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة هذه الخصائص تكون ذات فائدة كبيرة للمسؤولين عند إعداد التقارير المالية[3].

من خلال ما سبق يمكننا وضع تعريف لجودة المعلومة المحاسبية بأنها كل ما تتمتع به المعلومات من خصائص ومصداقية، وما تحققه من منفعة لكل الأطراف ذو العلاقة، وأن تخلو المعلومة المحاسبية من التحريف والتضليل بشكل يعكس حقيقة حسابات الشركة ويساعد على اتخاذ القرارات المثلى للأطراف المعنية.

الفرع الثاني: خصائص جودة المعلومة المحاسبية

تتمثل خصائص جودة المعلومات المحاسبية في قسمين خصائص رئيسية وأخرى ثانوية وهي كالتالي:

[1]- العابدي دلال ،**مرجع سابق** ، ص: 67.

[2]- بلعيد وردة، **مساهمة المراجعة الخارجية في تحسين جودة المعلومة المحاسبية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة المسيلة، 2014، ص: 93.

[3]- مهدي مأمون الحسين ، **نظم المعلومات المحاسبية و الإدارية** ، مكتبة المجتمع العربي ، عمان ، 2011 ، ص: 206.

أولا: الخصائص الرئيسية لجودة المعلومة المحاسبية:

تتمثل الخصائص الرئيسية لجودة المعلومات المحاسبية في التالي:

1-الملائمة :

تعتبر الملائمة من أهم مبدأ يحكم تحديد كمية و نوعية المعلومات المحاسبية على متخذي القرار و أغراضهم الموجودة في التقارير المالية، فهي تمثل قدرة المعلومات المحاسبية على تغيير قرار مستخدمو المعلومات بإيجاد فرق في اتخاذ القرار[1].

فلكي تكون المعلومة المحاسبية ملائمة فإنه يجب أن تكون لها قيمة تنبؤية واسترجاعية متاحة لمتخذي القرار وفي التوقيت المناسب والتي نوجزها في الآتي [2]:

1-1-القيمة التنبؤية للمعلومات :

يقصد بها قيمة المعلومات كأساس للتنبؤ بالتدفقات النقدية للمشروع أو بقوته الإيرادية[3]، حيث تساعد القيمة التنبؤية للمعلومات مستخدميها في التنبؤ بالنتائج المتوقعة للأحداث المختلفة و تؤكد توقعاتهم أو تساعدهم في تعديلها أو تصحيحها[4].

1-2-التغذية العكسية:

تعمل المعلومات المحاسبية الملائمة على تغير في تقييم مدى صحة التوقعات السابقة، و بالتالي تقييم القرارات التي بنيت عليها أي أنها المعلومات المفيدة في تصحيح التوقعات السابقة أو تأكيدها، ذلك لأن معرفة نتائج الأحداث السابقة يساعد في التنبؤ بالمستقبل و تقييم البدائل السابقة و التأكد من صحة البدائل الماضية[5].

---

[1]- هوام جمعة ، لعشوري نوال ، **مداخلة بعنوان دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية** ، الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع ، رهانات ، أفاق)، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي ، يومي 07 و 08 ديسمبر 2010، ص: 13.

[2]- العابدي دلال ،**مرجع سابق**، ص: 60.

[3]- wwwaazsett6200topic-18-04-2017-16:30.

[4]- أحمد يوسف كلبونة ، **مرجع سابق** ،ص: 865.

[5]- حيدر محمد علي بني عطا ، **مقدمة في نظرية المحاسبة و المراجعة** ، دار حامد للنشر و التوزيع ، الطبعة 1 ، عمان ، 2007 ، ص: 97.

1-3-التوقيت الملائم:

بمعنى تقديم المعلومات المحاسبية لمستخدميها عندما يحتاجون إليها، حيث أن هذه المعلومات تفقد منفعتها إذا لم تكن متوفرة ومتاحة عندما تدعو الحاجة إلى استخدامها وبالتالي تفقد فعاليتها في اتخاذ القرارات[1].

حتى تكون المعلومات ذات فائدة و لها قيمة يتعين عليها أن توجد علاقة وثيقة بينها و بين الغرض الذي أعدت من أجلها، و تعتبر المعلومات ذات جودة عالية عند ارتباطها بهدف معين يساعد متخذي القرار ويكون ذا أهمية إذا كان الإفصاح له تأثير في قرار المستخدم، حيث اعتبر مجمع المحاسبي الأمريكي معيار الملائمة في المعلومات هو المعيار الأساسي للاختيار بين البدائل[2].

2-موثوقية و مصداقية المعلومات:

الموثوقية تعني خلو المعلومات المحاسبية من أي خطأ أو تضليل إلى حد منطقي و معقول، و في الوقت نفسه تمثل عرضا أمنيا و صادقا للمعلومات و ليس لديهم الوقت للتحقق من صحة المعلومات [3].

أما المصداقية حسب FASB هي خاصية المعلومات في التأكيد بأن المعلومات خالية من الأخطاء و التحيز بدرجة معقولة و أنها تمثل بصدق ما تزعم تمثيله[4].

ثانيا- الخصائص الفرعية لجودة المعلومات المحاسبية :

وتتمثل الخصائص الفرعية لجودة المعلومات المحاسبية في الآتي :

1-الصدق في التعبير :

يقصد بخاصية الصدق في التعبير وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات و الظواهر المراد التقرير عنها عن طريق صدق تمثيل المضمون و الجوهر و ليس مجرد الشكل فقط، حيث أن المعلومات الصادقة يجب أن

---

[1] _ سيد عطا الله السيد ، **نظام المعلومات المحاسبية** ، دار الراية للنشر و التوزيع ، عمان ، 2009 ، ص: 110.

[2] _ماجد إسماعيل أبو حمام ، **أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي و جودة التقارير المالية** ، دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، قسم المحاسبة و التمويل ، الجامعة الإسلامية غزة ، 2009 ، ص: 56.

[3] _أحمد يوسف كلبونة ،**مرجع سابق**، ص: 865.

[4] _ العابدي دلال ، **مرجع سابق** ، ص: 60.

تمثل و تصور المضمون الذي تهدف إليه تمثيلا صادقا، معناه أن تمثل الأرقام ما حدث بالفعل فعندما تبين التقارير المالية الواقع الاقتصادي للمؤسسة نتيجة المعاملات و الأحداث الفعلية فعرض هذه التقارير تكون صادقة[1].

2- الحياد أو عدم التحيز :

يقصد به عدم اختيار معلومات بشكل ينتج عنه معلومات تفضيل جهة أو طرف معين من الأطراف المعنية و المهتمة بالمعلومات المحاسبية على حساب جهات أخرى، أي أنه البيانات المحاسبية لا تكون متحيزة لمستخدم معين من مستخدمي التقارير المالية على حساب مستخدم آخر [2].

3-القابلية للتحقق :

و تعني أن تكون النتيجة نفسها التي يتوصل إليها المحاسبون المستقلون على اختلاف الطرق التي يستخدمونها في فحص البيانات أو السجلات، أي أن تتفق آرائهم على القيم الواردة في القوائم المالية[3].

4- القابلية للفهم :

و يعني بها أن تكون المعلومات المحاسبية مفهومة من قبل المستخدمين كما ينبغي أن تكون لديهم مستوى من المعرفة المحاسبية في مجال الاقتصاد [4].

5-قابلية المقارنة :

تكون المعلومات المحاسبية لشركة ما تكون مفيدة إذا أمكن مقارنتها مع معلومات السنوات السابقة للشركة من جهة، ومن جهة أخرى فاختلاف الأساليب يؤدي إلى نتائج متباينة عن الحقائق الاقتصادية نفسها مما يؤدي إلى نتائج مضللة وسوء تخصيص الموارد الاقتصادية، حيث أن الاهتمام بالإفصاح المناسب سيوفر لمستخدمي القوائم المالية قابلية المقارنة.

لكي تكون المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة يجب أن يتوفر الشرطين التاليين[5]:

---

[1]- ناصر محمد علي الهلي ، **مرجع سابق** ، ص: 51- 52.

[2]- هوام جمعة ، لعشوري نوال ، **مرجع سابق** ، ص: 15.

[3]- أحمد يوسف كلبونة ، **مرجع سابق** ، ص: 865.

[4]- زلاسي رياض ، **إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية** ، قسم العلوم التجارية ، تخصص محاسبة و جباية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2009-2010 ، ص: 39.

[5]- هوام جمعة ، لعشوري نوال ، **مرجع سابق** ، ص: 17.

1-سهولة العرض و استخدام أسلوب موحد للقياس المحاسبي يسهل إجراء تقييم تلك المعلومات.

2-الثبات في القياس و العرض للمعلومات من فترة زمنية لأخرى.

إن إجراء مقارنة للقوائم المالية تمكن المستخدمين على مرور الزمن تحديد الاتجاه في مركزها المالي وفي الأداء، ومن هنا فإن عملية قياس وعرض الأثر المالي للعمليات المالية المتشابهة والأحداث الأخرى يجب أن تتم على أساس ثابت على مرور الزمن ضمن المنشاة وبطريقه متماثلة في كل الفئات، و إعلام المستخدمين عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية حتى يتمكنوا من تحديد الاختلافات في المنشاة للعمليات المالية المشابهة والأحداث الأخرى من فترة لأخرى، والمنشآت المختلفة امتثال للمعايير المحاسبية الدولية بما في ذلك الإفصاح الذي يساعد في تحقيق قابلية المقارنة[1].

6-الاكتمال :

إن المعلومات في البيانات المالية يجب أن تكون كاملة وأي حذف سوف يجعلها خاطئة ومضلله فتصبح غير موثوقة وضعيفة من حيث ملاءمتها.

7-الأهمية النسبية:

تعتبر المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها قد يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون اعتمادا على القوائم المالية، وتعتمد الأهمية النسبية على البند أو الخطأ المقدر في ضوء الظروف الخاصة للحذف أو التحريف[2].

إذن فإن الإدارة تحتاج إلى المعلومات التي تتميز بالواقعية والدقة والتوقيت المناسب لضمان سلامة القرارات، التي تستند أساسا إلى توفير القدر الكافي من المعلومات ذات الخصائص المناسبة، حيث أن نجاح أي قرار وزيادة فعاليته يتوقفان على مدى نجاح نظام المعلومات بتوفير معلومات كافية ومتكاملة من أجل تسهيل اتخاذ القرار.

[1] – بن فرج زوينة ، **المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية و تحديات التطبيق** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس سطيف ، 2013- 2014 ، ص:35.

[2] – علي بن قطيب ، السعيد قاسمي ، **دور التدقيق في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات** (دراسة ميدانية لعينة من خبراء المحاسبة و محافظي الحسابات في ولاية تيارت) ، مجلة الباحث ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، العدد 16 ، 2016. ص: 206-207.

الفرع الثالث: معوقات تحقيق الخصائص النوعية لجودة للمعلومات المحاسبية

هناك عدة معوقات تحول دون تحقيق الهدف من المعلومات المحاسبية لعل أهمها [1]:

1-احتمالات التعارض بين الخصائص كالتعارض بين التوقيت الملائم والقدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية.

2-احتمالية زيادة تكلفة الحصول على المعلومات عن العائد المتوقع.

3- ليست جميع المعلومات المحاسبية الملائمة و الموثوقة ذات فائدة.

4-امتلاك المعلومات المحاسبية للملائمة والموثوقية غير أن المستخدمين قد يواجهون صعوبات في فهمها وتحليلها و الاستفادة منها في اتخاذ القرار.

5-عدم جدوى خاصية المقارنة إذا لم تتم بطرق وسياسات محاسبية.

المطلب الثالث : معايير تحقق و تقييم جودة المعلومة المحاسبية

الفرع الأول :معايير تحقق جودة المعلومة المحاسبية

هناك عدة معايير تعمل في بعضها من أجل تحقيق جودة المعلومة المحاسبية متمثلة في ما يلي[2]:

أولا–معايير قانونية:

تسعى العديد من المؤسسات المهنية في العديد من الدول إلى تطوير معايير جودة التقارير المالية وتحقيق مدى الالتزام بها، من خلال سن تشريعات وقوانين واضحة لعمل هذه المؤسسات مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء في المنشأة، بما تتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلزم الشركات بالإفصاح الكافي في أدائها.

ثانيا– معايير رقابية :

ينظر إلى عنصر الرقابة بأنه أحد مكونات العملية الإدارية التي يركز عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمرين، ويتوقف نجاح هذا العنصر على وجود رقابة فعالة تحدد دور كل من لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية

[1]– حميدات جمعة ، **مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمعايير الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية و تعليمات هيئة الأوراق المالية** ، رسالة دكتوراه ، جامعة عمان العربية للدراسات العليا ، الأردن ، 2004 ، ص: 68_67.

[2]– هوام جمعة ، لعشوري نوال ، **مرجع سابق** ، ص: 18.

و الإدارية في تنظيم المعالجة المالية وكذلك دور المساهمين في تطبيق قواعد الحوكمة بواسطة أجهزة رقابية، للتأكد من أن سياستها وإجراءاتها تنفذ بفاعلية وأن بياناتها المالية تتميز بالمصداقية، مع وجود تغذية عكسية مستمرة وتقييم للمخاطر وتحليل للعمليات وتقييم للأداء الإداري ومدى الالتزام بالقواعد والقوانين المطبقة، حيث أن المعايير الرقابية تلعب دورا مهما في تنظيم قواعد الحوكمة من خلال فحص وتقييم مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات، التي من شأنها تسهيل عملية تخصيص للموارد للوصول إلى رفع كفاءة المنشأة وزيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية.

ثالثا–معايير مهنية :

تهتم الهيئات والمجالس المهنية المحاسبية بإعداد معايير المحاسبة والمراجعة لضبط أداء العملية المحاسبية، مما برز معه مفهوم مساءلة الإدارة من قبل الملاك التي أدت إلى ظهور الحاجة لإعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة والأمانة، حيث أن تطبيق مفهوم المساءلة يتفق مع أسلوب حوكمة الشركات بما يتطلبه من إفصاح وشفافية عن المعلومات فيدعم التواصل بين الملاك والإدارة وبالتالي نجاح المنشأة.

رابعا–معايير فنية :

توفر المعايير الفنية يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات المحاسبية، مما ينعكس بدوره على جودة التقارير المالية ويزيد من ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالشركة ويؤدي إلى رفع وزيادة الاستثمار، حيث قام مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي بإصدار معايير عديدة تساهم في توفير وضبط الخصائص الخاصة بالمعلومات.

إن وجود معايير لضبط جودة التقارير المالية يكون له أثر كبير في تطوير وتفعيل دور الجهات التنظيمية للحوكمة، من خلال وضع هياكل لتنظيم العملية الإدارية و سن القوانين التي تنظم عمل الشركات وتحفظ حقوق المساهمين.

معايير جودة المعلومات المحاسبيةالشكل رقم (03) :

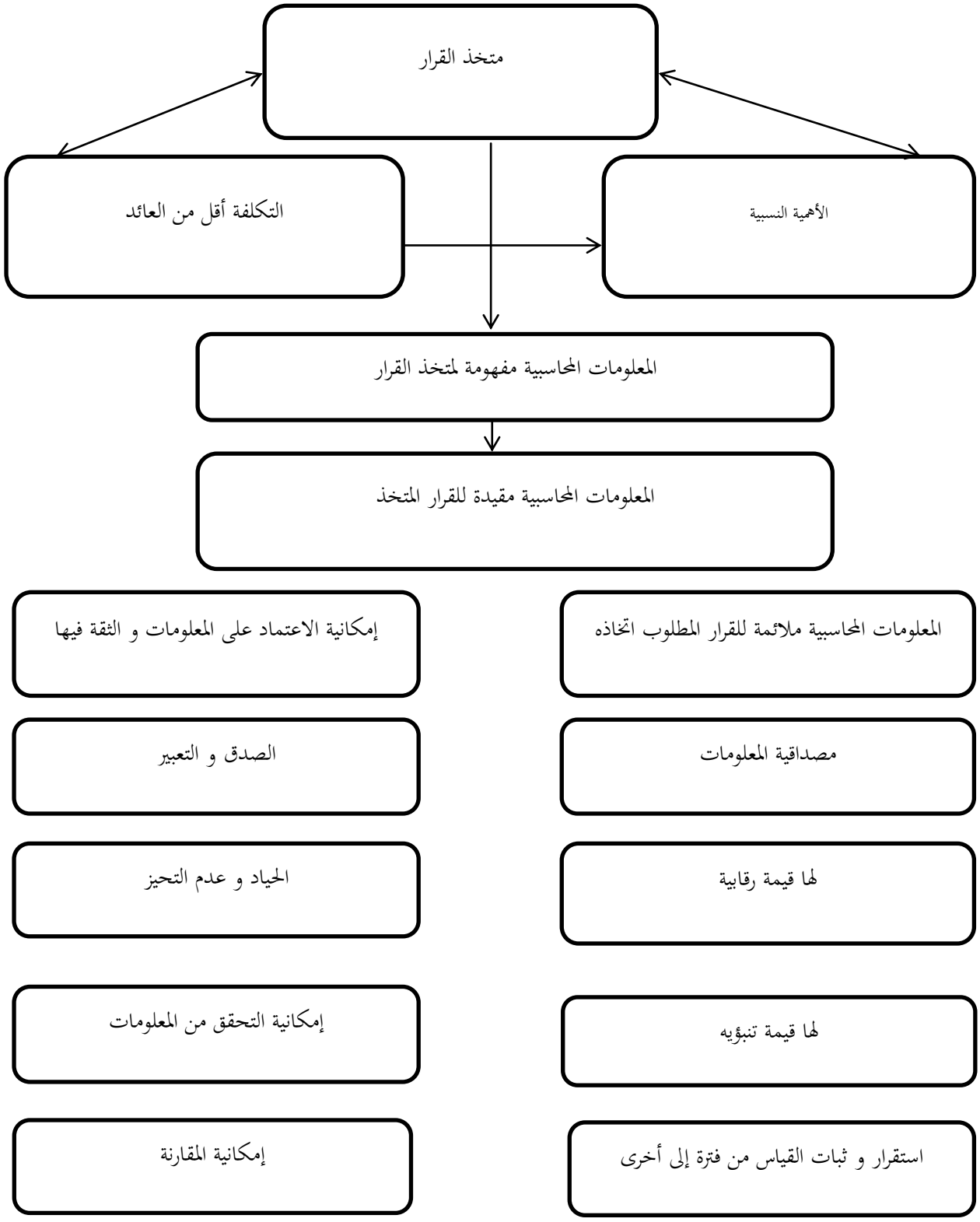

المصدر: عطاالله وارد حليل، محمد عبد الفتاح العشماوي، الحوكمة المؤسسية، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع ،القاهرة، 2008،ص:106.

الفرع الثاني: معايير تقييم جودة المعلومة المحاسبية

يتم تحديد قيمة المعلومات المحاسبية بمدى إمكانية استعمالها في الوقت الحالي أو توقع استعمالها في المستقبل، وكفاءة فعالية القرارات المتخذة بناءا على تلك المعلومات من خلال :

أولا–المنفعة :

هي استخدام المعلومة من أجل منفعة معينة من خلال كمية المعلومات و سهولة الحصول عليها فهناك :

1–منفعة شكلية: تجانس الشكل مع احتياجات المستخدم[1].

2–منفعة زمنية: الحصول عليها وقت الحاجة لاستخدامها.

3–منفعة تصحيحية: و تكون أهميتها في تقييم القرارات المتخذة.

4–منفعة مكانية: كلما أمكن الوصول إلى المعلومات كلما كانت قيمتها كبيرة[2].

ثانيا–الدقة :

حيث أن المعلومات الدقيقة تكون مهمة في تقييم الأحداث سواء في الماضي أو الحاضر أو المستقبل.

ثالثا–التنبؤ:

كلما كانت المعلومة مساعدة على التنبؤ كلما كانت أكثر جودة، و من أهم أهداف المعلومة استخدام معلومات حقيقية من الماضي في التنبؤ بمعلومات متوقعة عن المستقبل.

رابعا– الفعالية :

هي العلاقة بين الأهداف و النتائج أي مدى تحقيق المعلومة للأهداف المسطرة لأجلها و ذلك بمقارنتها مع نتائج استخدامها.

[1]– نمر محمد الخطيب ، صديقي فؤاد ، **مدى انعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية و المالية تجربة الجزائر النظام المحاسبي المالي SCF** ، الملتقى الدولي الأول حول الإصلاح المحاسبي الدولي في الجزائر 29 و 30 نوفمبر 2011 ، ص: 315.

[2]– سليمان عتير، **دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية الوادي** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، تخصص محاسبة ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2011_2012 ، ص: 27.

خامسا–الكفاءة:

هي العلاقة بين الاستخدام و النتائج لتحقيق أهداف الشركة بأقل استخدام للموارد بتعظيم جودة المعلومات بأقل تكاليف [1].

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في جودة المعلومة المحاسبية

هناك عدة عوامل تؤثر في جودة المعلومة المحاسبية[2] :

أولا–حوكمة الشركات:

إن الأبعاد المحاسبية لحوكمة الشركات تغطي ثلاث مراحل من العمل المحاسبي و هي :

- مرحلة الرقابة على العمل المحاسبي.
- مرحلة الممارسة الفعلية للعمل المحاسبي بداية من الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية و تقويم و متابعة الأداء و إدارة الأرباح و الإفصاح في تقارير و قوائم المالية.
- مرحلة ما بعد الممارسة الفعلية و تشمل أدوار كل من لجان المراجعة و ما تحققه من إضفاء الثقة و المصداقية في المعلومات المحاسبية.

النتيجة النهائية للأبعاد المحاسبية هو إنتاج المعلومات المحاسبية ذات الاستخدامات المتعددة من الأطراف المختلفة ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية بحماية حقوقهم، فتصبح هذه المعلومات من الأهمية بدرجة أن تعد بمستوى شامل من الجودة بحيث يمكن الاعتماد عليها.

ثانيا–استخدام الحاسوب :

تعددت استخدامات الحاسوب في إطار نظام المعلومات المحاسبي لأجل معالجة البيانات وتحويلها إلى معلومات تتصف بالخصائص التي تجعلها مفيدة من جميع جوانبها للقرارات الرشيدة، حيث زادت قدرة نظام المعلومات المحاسبية على الوفاء بالاحتياجات المطلوبة من المعلومات عند اتخاذ قرارات الاستثمار في الأوراق المالية وخاصة الأسهم، ذلك نتيجة لتحسن وسائل القياس وتشغيل وتحليل المعلومات باستخدام أنظمة الكمبيوتر المتطورة، حيث أدى ذلك إلى خلق و إتاحة العديد من النماذج المختلفة المتعلقة بالتنبؤ بأسعار الأوراق المالية.

[1]– نمر محمد الخطيب ، صديق فؤاد ، **مرجع سابق** ،ص:315.

[2]– سليمان عتير ، **مرجع سابق**، ص: 106.

ثالثا–النظام المحاسبي المطبق :

إن النظام المحاسبي الذي يضعه المشرع في الدولة يتضمن قواعد وأحكام لتنظيم العمل المحاسبي في الكيانات الملزمة بتطبيقه، وهذه القواعد والأحكام تؤثر على الوثائق و التقارير المعدة كتلخيص لذلك العمل المحاسبي من حيث نوعها وعددها و شكلها ومحتواها ومن ثم جودتها، فمثلا الجزائر كانت المؤسسات الاقتصادية تطبق المخطط المحاسبي الوطني الذي صدر في سنة 1975 إلى غاية صدور النظام المحاسبي والمالي لسنة 2007 والذي دخل حيز التطبيق سنة 2010، حيث جاء ليعوض النقائص الواردة فيه حتى يتسنى للمؤسسات المطالبة بتطبيقه بإعداد قوائم و تقارير مالية تتضمن معلومات تتميز بالجودة وتكون ذات منفعة أكثر بالنسبة لمستخدميها.

المبحث الثالث: حوكمة الشركات وأثرها على جودة المعلومة المحاسبية

تعتبر حوكمة الشركات الإطار الذي تمارس فيه الشركات وجودها عن طريق الرقابة على عملياتهم، بواسطة الأطراف المعنية بتطبيقها لقياس مدى جودتها، وإمكانية مواصلة الشركات في مهامها عن طريق آلياتها في تفعيل جودة المعلومة المحاسبية وانعكاسات قواعد الحوكمة عليها.

المطلب الأول: حوكمة الشركات وعلاقتها بتحقق بجودة المعلومة المحاسبية

هناك ارتباط وثيق بين تطبيق حوكمة الشركات وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية، فالحوكمة تمثل أحد المحددات الرئيسية لجودة المعلومات المحاسبية من خلال[1]:

أولا: ضرورة توفر الإجراءات القانونية اللازمة لحماية حقوق المساهمين مع ضرورة الالتزام بالمعايير المحاسبية خاصة في ما يتعلق بالمراجعة و التدقيق، لأنها تحقق الشفافية و بالتالي توفير الموثوقية في المعلومات المحاسبية، و هذا ينعكس بالإيجاب على أداء الشركة و بالتالي على حركة السوق.

ثانيا: أهمية الدور الذي يلعبه التدقيق و لجان المدققين في إنجاح تطبيق الحوكمة و في إعداد التقارير المالية التي تتضمن بيانات و معلومات محاسبية، تتميز بالدقة و الملائمة والإفصاح عنها في الوقت المناسب و هو ما يكسبها الثقة لدى مستخدميها الخارجيين.

ثالثا: أهمية الإفصاح و الشفافية في الالتزام بمبادئ الحوكمة فكلما كان هناك تحقق للإفصاح الأمثل أي الإبلاغ عن المعلومات ذات الأهمية القصوى بالنسبة لمستخدميها، كان هناك أثر إيجابي على الأسواق المالية و بالتالي على أداء الشركات.

الفرع الأول: علاقة حوكمة الشركات بالقوائم المالية:

تتجلى علاقة حوكمة الشركات بالقوائم المالية في التطبيق السليم لمبادئها مما يساعد على تحقيق معدلات مناسبة من الأرباح، تساعد الشركات على تدعيم رأسمالها وزيادة الاحتياطات وتراكمها بشكل مستمر وهو ما سوف يؤدي إلى نمو الشركات وتوسعها وزيادة حجمها، كما أن القوائم المالية تعتبر من أهم هذه المقومات اللازمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية التي تقدم لأعضاء مجلس الإدارة، حيث تتوقف نوعية القرارات المتخذة ومدى فعاليتها على المعلومات الموجودة تلك المعلومات تستخدم في قرارات التمويل والاستثمار وتقديم عائد و تمكن أيضا من معرفة المخاطر من وراء الاستثمار أو التمويل.[2]

---

[1]- http://www.acc4arab.com/acc/showthread.php/49089-04-04-2017-1:15.

[2]- حسن عبد الجليل آل الغزاوي، **حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية(دراسة اختباريه على شركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية)**،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،كلية الإدارة والاقتصاد ،الأكاديمية العربية في الدنمارك،2010،ص:63.

الفرع الثاني: العلاقة بين حوكمة الشركات و التقارير المالية

تتجسد العلاقة بين التقارير المالية و حوكمة الشركات في تحليل أو تأصيل جذور كلا منهما، حيث يمكن اعتبار الإفصاح أساس أي نظام لحوكمة الشركات، وفي المقابل يحتاج نظام حوكمة الشركات إلى مستوى جيد من الإفصاح ومعلومات كافية وملائمة لكافة الأطراف، من أجل تحقيق توازن القوى لأصحاب مصالح الشركة وتحقيق إمكانية مساءلة الأطراف الداخليين للشركة عن تصرفاتهم، ويعد الإفصاح أيضا واحد من الأهداف الرئيسية لنظام التقرير المالي حيث يرجح أن تعبر القوائم المالية عن نتيجة تعارض في الاهتمامات وتوازن القوى بين أصحاب المصالح المختلفين، وأن المعلومات المفصح عنها بواسطة التقارير المالية تصف ما تريد الأطراف الداخلية من خلال ما تفصح عن أنشطة وأداء الشركة.[1]

المطلب الثاني: دور آليات حوكمة الشركات في تفعيل جودة المعلومة المحاسبية

نتناول في هذا المطلب دور الآليات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات وهذا كما يلي:

الفرع الأول :دور الآليات الداخلية لحوكمة الشركات

أولا: دور المراجعة الداخلية:

اقتصرت المراجعة الداخلية في بادئ الأمر على المراجعة للتأكد من صحة تسجيل العمليات المالية وتسجيل الأخطاء إن وجدت، لكن مع تطور المشروعات أصبح من الضروري تطوير المراجعة الداخلية وتوسيع نطاق عملها بحيث تستخدم كأداة لفحص وتقويم مدى فاعلية الأساليب الرقابية وإمداد الإدارة بالمعلومات، وبهذا أصبحت المراجعة الداخلية أداة تبادل معلومات واتصال بين المستويات الإدارية المختلفة والإدارة العليا، بموجب هذا التطور أصبح برنامج المراجعة الداخلية يتضمن تقويم نواحي النشاط الأخرى، وبالتالي فالمراجعة الداخلية تشتمل على وظيفتين هما:

- الأولى خدمة التأكيد الموضوعي وهي فحص موضوعي للأدلة بغرض توفير تقويم مستقل وكفاية إدارة المخاطر والأنظمة الرقابية وعمليات الحوكمة بالإدارة، مثل العمليات المالية، الأداء، الالتزام بالسياسات واللوائح التنظيمية، وأمن نظام المعلومات.

[1] – طلحة أحمد، **أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية(دراسة حالة مجمع صيدال)**،مذكرة لنيل شهادة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة عمار ثلجي بالأغواط،سنة2012،ص:75.

- والثانية الخدمات الاستشارية وهي عمليات المشورة التي تقدم لوحدات تنظيمية داخل المؤسسة أو خارجها، وتحدد طبيعة نطاق هذه العمليات بالاتفاق مع تلك الشركات، والهدف منها إضافة قيمة للوحدة وتحسين عملياتها مثل المشورة، تصميم العمليات، التدريب.[1]

و يتجلى دور المراجعة الداخلية في عنصرين الأولى في تفعيل أنظمة الرقابة و الثانية في إدارة المخاطر كما يلي:

1 – دور المراجعة الداخلية في تفعيل أنظمة الرقابة الداخلية:

للمراجعة الداخلية دور في المحافظة على نظام رقابة ملائم وذلك بتقييم مدى فاعليته وبالحث على تحسينه المستمر، وبالتالي يكمن دور التدقيق الداخلي في تقوية أنظمة الرقابة الداخلية من خلال كونه أحد الوسائل الفعالة للرقابة الداخلية بحيث:[2]

- يبين نتائج فحص وتقييم أنظمة الرقابة المطبقة في المنشأة وبيان نقاط الضعف والتوصيات اللازمة لمعالجة نواحي القصور القائمة، إذ يعني الفحص تدقيق الأحداث والوقائع ويعني التقييم التأكد من كل جزء من نشاط المنشأة موضع المراقبة.
- مراجعة العمليات تشمل عملية مراجعة وجود تنفيذ المسؤوليات المرتبطة بوظائف تشغيل التنظيم.
- مراجعة الأداء يعني هل الأداء كفء وفعال.
- مراجعة الالتزام بالسياسات والإجراءات والقوانين والتعليمات.
- مراجعة الرقابة المالية والتي يمكن من خلالها تحقيق ثلاث أهداف تتمثل في:

حماية الأصول المالية للمشروع؛ توفير الثقة والتكامل في المعلومات المالية؛ دقة البيانات المحاسبية والإحصائية؛ مراجعة إدارية أي مراجعة أداء الإدارة باعتباره العميل الرئيسي للمراجعة الداخلية.

2 -دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر:

يمكن تعريف إدارة المخاطر على أنها: "عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع مخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ الإجراءات، من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى حد أدنى".[3]

---

[1] – صفاء أحمد العاني ،محمد عبد الله العزاوي ،**التدقيق الداخلي في ظل إطار حوكمة الشركات ودوره في زيادة قيمة الشركة** ،بحث مقدم للمؤتمر العالمي الثالث حول إدارة منظمات الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية،الأردن،2009،ص:4

[2] – زلاسي رياض، **مرجع سابق** ،ص:87.

[3] – عبدلي لطيفة، **دور ومكانة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية(دراسة حالة الاسمنت ومشتقاته)**،مذكرة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة أبي بكر بلقايد،تلمسان،2012،ص:26.

ويساعد التدقيق الداخلي المؤسسة في التعرف على المخاطر وتقييمها والمساعدة في تحسين أنظمة إدارة المخاطر ومراقبتها وذلك على النحو التالي:

- ينبغي أن يعمل نشاط التدقيق الداخلي على متابعة تقييم فعالية نظام إدارة المخاطر بالشركة.
- ينبغي أن يعمل نظام التدقيق الداخلي على تقييم تعرض الشركة للمخاطر، وذلك فيما يتعلق بموثوقية ونزاهة المعلومات المالية والتشغيلية ،كفاءة وفعالية العمليات ،حماية الأصول ،والالتزام بالقوانين.
- القيام بأعمال استشارية فإنه يتعين على المدققين الداخليين مناقشة المخاطر المتصلة بأهداف الأعمال الاستشارية.[1]
- يساعد نشاط التدقيق الداخلي الشركة فيما يتعلق بوضع آليات فعالة للرقابة عن طريق تقييم فعالية الآليات.

ثانيا: دور لجنة المراجعة:

ويمكن القول أن الهدف من تكوين لجان المراجعة هو التأكيد وزيادة موثوقية ومصداقية القوائم المالية ،وفي سبيل تحقيق ذلك الهدف يجب أن تسعى لجان المراجعة نحو تدعيم استقلالية وظيفة المراجعة عن إدارة المنظمة.[2]

فتدعيم استقلال المراجعين الداخليين يكون من خلال :

- ضرورة توافر مجموعة من الصفات الشخصية في رئيس وفريق المراجعة الداخلية، بالإضافة إلى التأهيل الفني والمهني مثل: النزاهة والعدالة، والاهتمام الكامل بمصالح المنظمة، والاتجاه الانتقادي، والمثابرة، والقدرة على الحكم وإبداء الرأي.
- توافر موقع تنظيمي مناسب يحقق للمراجع الداخلي الاستقلال المطلوب لأداء دوره المنوط به، وذلك بحيث تتبع إدارة المراجعة الداخلية رئيس محلي للإدارة.
- تحديد نطاق المراجعة وسلطاتها ومسؤولياتها من جانب الإدارة العليا تحت إشراف لجنة المراجعة.[3]

---

[1]- براهمة كنزة، **مرجع سابق** ،ص:78.

[2]- مجدي محمد سامي، **دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية** ،مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية العدد2، 2009 ،ص:24.

[3]- أسامة بن فهد الحيزان، **مداخلة بعنوان :تطوير أداء المراجعة الداخلية لمواجهة متطلبات الحوكمة(دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السعودية)**،كلية إدارة أعمال ،جامعة الملك سعود،السعودية،2008،ص:25.

الفرع الثاني: دور آليات الخارجية لحوكمة الشركات

يتمثل دور آليات الخارجية لحوكمة الشركات في التالي:

أولا: دور المراجعة الخارجية:

نتيجة لما يقوم به المراجع الخارجي من إضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال قيامه بإبداء رأيه الفني المحايد في مدى صدق وعدالة القوائم المالية التي تعدها الوحدات الاقتصادية من خلال التقرير الذي يقوم بإعداده ومرفق بالقوائم المالية، فإن دور المراجعة الخارجية أصبح جوهري وفعال في مجال حوكمة الشركات لأنه يحد من التعارض بين الملاك وإدارة الوحدة الاقتصادية[1]، كما أن يحد من مشكلة عدم التماثل المعلومات ويحد من مشكلة الانحراف الخلقي في الوحدات الاقتصادية، و يحد كذلك من التضارب في المصالح بين حملة الأسهم والمسيرين حملة الأسهم و السندات و كما يلي :

1 - دور المراجعة الخارجية في تخفيض تضارب المصالح بين حملة الأسهم والمسيرين:

نحصي هنا نوعان من الحوافز نقدية يتم احتسابها على أساس نسبة مئوية من صافي الربح، وعلى هذا الأساس تقوم الإدارة باختيار بدائل للسياسات المحاسبية التي تؤدي إلى تعظيم الربح، بدلا من اختيار تلك البدائل إلى تحقيق أفضل مقابلة بين النفقات والإيرادات، فتعمل الإدارة في هذا الشأن بتغير الطرق المتبعة في حساب الاهتلاكات والمخزونات للوصول في النهاية إلى هدف تعظيم الربح على حساب التلاعب في المبادئ المحاسبية، أما النوع الثاني من الحوافز فهو الذي يرتبط بالقيمة السوقية، وفي هذا الصدد تلجأ الإدارة إلى عدة وسائل لكي ترفع من القيمة السوقية للمؤسسة منها إخفاء بعض المعلومات التي تسئ للمؤسسة ،مما يؤدي لعدم انخفاض قيمة أسهمها المتداولة في بورصة القيم، وهذا يحافظ على حقوق المسيرين ويرضي حملة الأسهم.[2]

2 - دور المراجعة الخارجية في تخفيض تضارب المصالح بين حملة الأسهم والسندات:

على الرغم من أن كلا من حاملي الأسهم وحاملي السندات يمدون المؤسسة بالأموال، إلا أن لكل منهما منفعة مختلفة عن الآخر، فحملة الأسهم يحصلون على نصيب من أرباح المؤسسة ولهم الحق في دخول مجلس الإدارة، أما حملة السندات فإنهم يحصلون على فائدة ثابتة على أموالهم ،كذلك يميل حملة الأسهم إلى استثمار أموالهم في المشاريع ذات المخاطر العالية والتي بدورها تدر عائدا كبيرا عليهم بعكس حملة السندات، الأمر الذي

[1]- بوقرة رابح ،غانم هاجرة، **مداخلة بعنوان: الحوكمة: المفهوم والأهمية، ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري** ،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 6و7ماي 2012،ص:6.

[2]- صديقي مسعود، **نحو إطار متكامل للمراجعة المالية في الجزائر على ضوء التجارب الدولية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2004،ص:178-179 .

يترتب عليه مشاكل وكالة بين الطرفين، فعندما يكون للمؤسسة ديون طويلة الأجل أكبر من الأموال الخاصة يكون لدى حملة الأسهم الدافع للقيام بالأنشطة الاستثمارية والإنتاجية التي تحقق مصالحهم الخاصة على حساب المصلحة الخاصة لحملة السندات والدائنون وعليه يتم تحويل الثروة من خلال وسائل وأساليب معينة تشمل رفع التوزيعات في شكل نقود سائلة.[1]

المطلب الثالث: انعكاسات قواعد حوكمة الشركات على جودة المعلومة المحاسبية

إن الشفافية الحقيقية للشركات المدرجة في السوق تشجع على وجود جودة المعلومة المحاسبية، ويعتبر أمرا رئيسيا لقدرة المساهمين على ممارسة حقوق ممتلكاتهم على أسس مدروسة، وتظهر التجارب أن جودة المعلومة المحاسبية الواردة في القوائم المالية أداة قوية للتأكد من سلوك الشركات وحماية حقوق المستثمرين، والحفاظ على الثقة في أسواق رأس المال، وقلة المعلومة المحاسبية وتأخرها في الوصول إلى المساهمين والمستثمرين والممارسات غير شفافة تساهم في السلوك الأخلاقي، وفي خفض مستوى الشفافية ونزاهة السوق.

وهذا وكما كان السوق المالي يلعب دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية، فإن جودة المعلومة المحاسبية مطلبا ضروريا حتى يعكس الواقع الحقيقي للشركات ومدى التزامها بالقوانين والتعليمات التي تقرها الجهات المسؤولة، من اجل التأكد من إداراتها بأسلوب علمي على حملة أموال المساهمين وتوفير معلومات عادلة شفافة لجميع الأطراف ذات العلاقة ،وفي الوقت نفسه توفر أداة جيدة على أداء مجلس الإدارة ومحاسبتهم، وبالتالي فإن إلزام الشركات بتطبيق معايير المحاسبة الدولية ومبادئ الحوكمة يؤدي بالضرورة إلى رفع جودة القوائم المالية بما تتضمنه من شفافية.[2]

إن حوكمة الشركات لها دور فعال في التأثير على جودة المعلومة المحاسبية، وذلك من خلال الإفصاح عن المعلومة المحاسبية مما يؤدي إلى بيان جودتها وذلك من خلال الدقة و المصداقية والشفافية والوضوح.

كل ذلك يقودنا إلى تناول انعكاس قواعد حوكمة الشركات على المعلومات المحاسبية، و كذلك انعكاس قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي، و توضيح العلاقة المتداخلة بين قواعد الحوكمة و الإفصاح المحاسبي و جودة المعلومات المحاسبية ضمن الفروع الثلاثة التالية :

[1]- مداني بن بلغيث، **مرجع سابق**، ص:93.

[2]- ماجد إسماعيل أبو حمام، **مرجع سابق**، 2009،ص:61-62.

الفرع الأول :انعكاس قواعد حوكمة الشركات على المعلومات المحاسبية

إن الحوكمة الجيدة هي نقطة بداية لأي مناقشة حول المعلومات المحاسبية ،إذا أن الشفافية المالية والمحاسبية ما هي إلا جزء من الإطار الأكبر لحوكمة الشركات، لذا لابد من وجود آليات وأدوات يعتمد عليها لضمان جودة المعلومة المحاسبية ،إضافة إلى مبدأ الإفصاح والشفافية الذي يمكن تطبيقه من توفير معلومات تتميز بالجودة تنعكس مباشر على السوق المالي بصفة خاصة.[1]

كما اتضح أن توفير جودة المعلومة المحاسبية يساعد على القضاء على سلبية هذه المعلومات في القوائم بدورها اتجاه تنشيط حوكمة سوق الأوراق المالية ،كما ظهر أن جودة المعلومة المحاسبية في غياب الحوكمة اقتصرت على توفير خصائص المعلومات المحاسبية، حيث أن الالتزام بتطبيق الحوكمة أدى إل شمول مفهوم جودة هذه المعلومة بحيث أصبحت تتضمن مجموعة من المعايير المتعددة التي تسعى الحوكمة إلى توفيرها في هذه المعلومات.

إذا فإن تحقيق جودة المعلومة المحاسبية بمفهومها الشامل في ظل الحوكمة سوف ينعكس على الجوانب المختلفة لسوق الأوراق المالية وذلك كما يظهر في الشكل التالي:[2]

[1]- هوام جمعة ، لعشوري نوال، **مرجع سابق**،ص:19.

[2]- محمد أحمد إبراهيم، **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية، دراسة تطبيقية**، ورقة عمل، ندوة سوق المالي السعودية نظرة مستقبلية، جامعة الملك خالد،2007،ص:13.

الشكل رقم (04):

دور حوكمة الشركات في تعزيز جودة المعلومة المحاسبية وانعكاسها على سوق المال

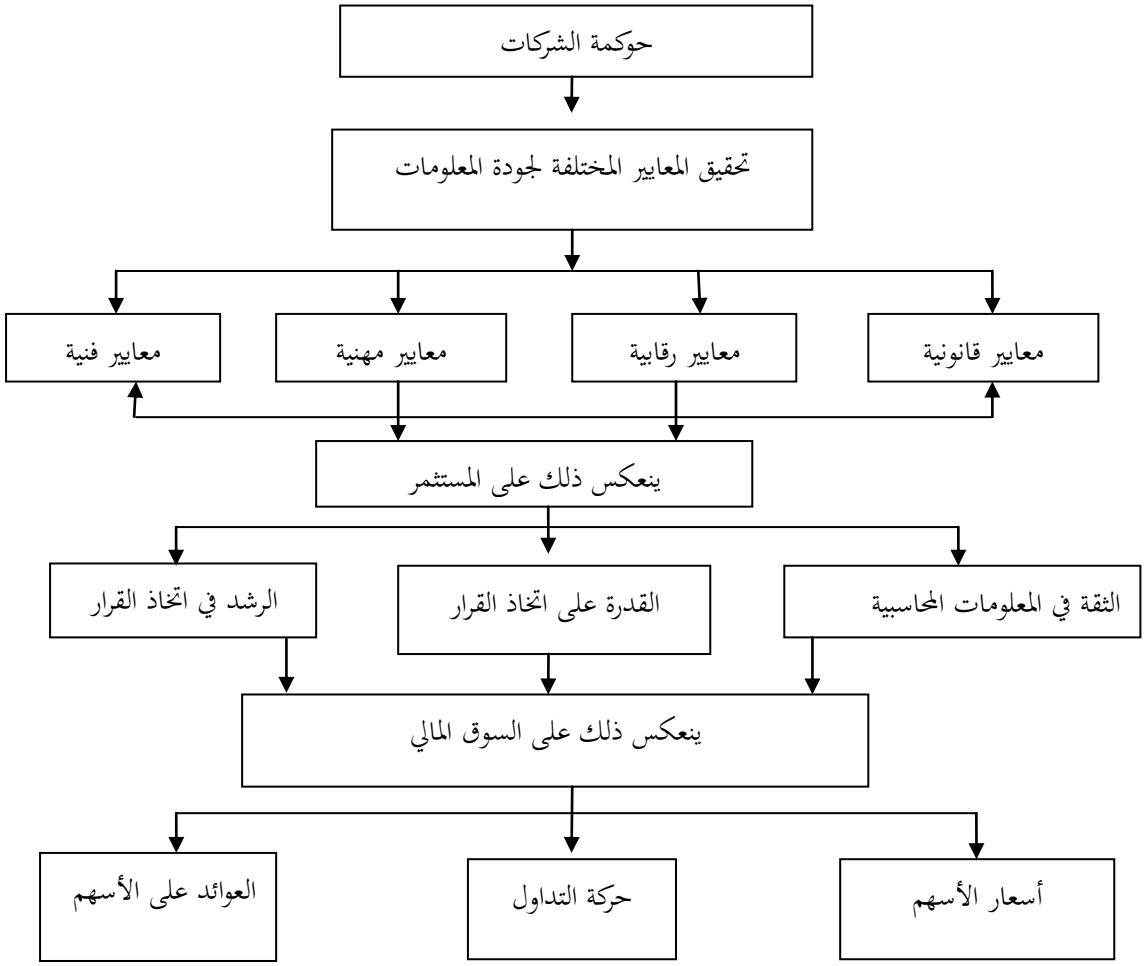

المصدر: محمد إبراهيم خليل، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية- دراسة تطبيقية، عن موقع:www.ac.ly- 10-03-2017-5:30.

الفرع الثاني: انعكاس قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي

إن تطبيق قواعد حوكمة الشركات أصبح ضروريا من أجل إسهام في إنجاح ونمو سوق المال بما يعود على تنمية الاستثمار، لذا فإن دور الجهات الرقابية المسئولة عن شركات المساهمة و المؤسسات الاقتصادية بكافة أشكالها يجب أن يتعدى الالتزام بتطبيق مواد قوانين الشركات التي تقوم بها مجالس الإدارة، وتقديم توصيات ومقترحات من شأنها أن تعمل على توفير الآلية التي تضمن سير عمل الشركات على وجه أفضل، و لاشك أن توفير هذه القواعد يجب أن يتم من قبل عدد من الجهات الرسمية و جهات القطاع الخاص، كالغرف التجارية التي

شأنها أن تعمل على تعزيز تطبيق قواعد الحوكمة التي أصبح مطلبا ضروريا، وذلك للمساهمة في تدعيم الثقة في الشركات والمؤسسات، من خلال تبني المبادئ والقواعد الدولية الخاصة بأفضل الممارسات لضمان الوصول لأفضل أداء إداري ومالي في الشركات، علاوة على تعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة اللازمين لضمان حماية حقوق المساهمين.

إن قوة حوكمة الشركات تتطلب إيجاد الأنظمة والقوانين ومتطلبات نظام الشركات و لجان المراجعة، كما يجب أن تقوم الشركة بتوفير الشفافية والإفصاح وتزويد المستثمرين والجمهور بكافة المعلومات الضرورية التي يحتاجها المستثمر في اتخاذ قراره الاستثماري، كذلك وجوب تصميم الإفصاح بما يضمن تحسين نوعية القوائم المالية المعرضة باستخدام معايير المحاسبية الدولية.[1]

الفرع الثالث: العلاقة المتداخلة بين قواعد الحوكمة و الإفصاح المحاسبي و جودة المعلومات المحاسبية

إن التطبيق السليم لحوكمة الشركات يشكل المدخل الفعال لتحقيق جودة التقارير المالية والمعلومات الناتجة عنها، إذ يعتبر أحد المعايير الأساسية للحوكمة من خلال إبراز دقة و موضوعية التقارير المالية إلى جانب التزام بالقوانين و التشريعات، و بالتالي هناك علاقة وثيقة الصلة بين تطبيق قواعد الحوكمة و المعلومات المحاسبية في التقارير المالية فتطبيق هذه القواعد يؤثر على درجة و مستوى الإفصاح المحاسبي مما يؤكد على أن الإفصاح المحاسبي هو أحد أهم مبادئ الحوكمة فإن إطار الإجراءات الحاكمة للشركات يجب أن يحقق الإفصاح بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المالية و المحاسبية، كذلك فإن الأثر المباشر من تطبيق قواعد الحوكمة هو إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة تحقيق المفهوم الشامل لهذه المعلومات، باعتبار أن المعلومات التي تنتجها التقارير المالية هي من أهم الركائز التي يمكن الاعتماد عليها لقياس حجم مخاطر الأعمال والإدارة بأنواعها المختلفة، مثل مخاطر السوق، مخاطر السيولة ومعدل الفائدة ومخاطر الأعمال والإدارة وأسعار الصرف، فضلا عن دورها في عملية التنبؤ، باعتبارها مدخلا أيضا لتحليل القرار الاستثماري في سوق الأوراق المالية الذي يعتمد على فرض رئيسي مؤداه أن كل ورقة مالية لها قيمة حقيقية يمكن الوصول إليها من خلال المعلومات المحاسبية بدراسة العائد المحاسبي، و معدل التوزيعات ومعدل النمو وبعض النسب المحاسبية بدراسة العائد المحاسبي، كما أن التقارير المالية تؤثر على قرارات المستثمرين بإمدادهم بالمعلومات عن الشركات التي تطرح أسهمها في السوق المالي قبل اتخاذ قرار الشراء أو البيع بهدف دعم و ترشيد ذلك القرار.

[1]- موسي سهام، خالدي فراح ،**مداخلة بعنوان: أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية** ،ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري ،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة محمد خيضر بسكرة،يومي6و7ماي 2012،ص:11.

المطلب الرابع : علاقة حوكمة الشركات بالتحقق الفعلي لجودة المعلومات المحاسبية

يمكن عمليا التأكد من علاقة الربط بين تطبيق حوكمة الشركات و التحقق الفعلي لجودة المعلومات المحاسبية، من خلال التعرف على بعض الجوانب المحاسبية لحوكمة الشركات و التي من شأنها إنجاح تطبيق الحوكمة من جهة، و من جهة أخرى المساهمة بشكل مباشر و غير مباشر في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية من خلال[1]:

أولا: المساءلة و الرقابة المحاسبية :

يقصد به ضرورة قيام المساهمين بمساءلة أعضاء مجلس الإدارة و الذين يتعين عليهم توفير البيانات و المعلومات اللازمة، لأن المساهمين لديهم المسؤولية و الحق باعتبارهم ملاكا، و قد أشارت المعايير الموضوعة من قبل بورصة نيويورك للأوراق المالية عام 2003 و الخاصة بحوكمة الشركات إلى ضرورة تفعيل الدور الرقابي للمساهمين من خلال المشاركة في جميع القرارات الأساسية للشركة.

ثانيا: الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية و المراجعة :

نجاح وفعالية تطبيق الحوكمة يتطلب الالتزام بالمعايير المحاسبية IFRS، أو العمل على وضع معايير محاسبية مكيفة بحيث يكون الإطار العام لها المعايير الدولية، غير أنها تأخذ بعين الاعتبار الواقع الاقتصادي للبلد كما هو الحال بالنسبة للمعايير المحاسبية في الجزائر.

ثالثا: دور التدقيق الداخلي :

يساعد التدقيق الداخلي في إنجاح الحوكمة وبالتالي تحقيق أهداف الشركة من خلال الرقابة الداخلية، والتي تعمل على تقييم الأداء من الجانب المحاسبي والمالي للشركة خاصة فيما يتعلق بإدارة المخاطر والرقابة وعليها، فالتدقيق الداخلي يساعد في حماية أموال الشركة و الخطط الإدارية الموضوعة، من خلال ضمان دقة البيانات التي تستخدمها الإدارة في توجيه السياسة العامة للشركة والمساهمة في إدخال تحسينات على الأساليب الإدارية والرقابية المعتمدة.

رابعا: دور التدقيق الخارجي

للتدقيق الخارجي دور مهم وفعال في إنجاح حوكمة الشركات لأنه يقلص أو يقضي على التعارض بين المساهمين والإدارة ،كما أنه يقضي على عدم تماثل المعلومات المحاسبية المحتواه بالقوائم المالية، حيث أن المدقق الخارجي يضفي ثقة ومصداقية على المعلومات المحاسبية من خلال المصادقة على القوائم التي تعدها الشركة وذلك

[1]- http://www.acc4arab.com/acc/showthread.php/49089-29-04-2017-4:15.

بعد مراجعتها والتأكد من صحة البيانات والمعلومات الواردة فيها، بحيث يقوم بإعداد تقارير مفصلة ترفق بالقوائم المالية.

خامسا: دور لجان التدقيق:

تتمثل مهمة لجان التدقيق أو المراجعة في تأكيد صحة البيانات و المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير والقوائم المالية، وذلك من خلال المراجعة الداخلية و الخارجية مع ضرورة وجود لجان تدقيق داخل الشركة لتقليل الممارسات المالية غير الشرعية، فهي التي تسهر على تطبيق الحوكمة و تضمن جودة التقارير المالية و تحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية بما يضمن جودتها و بالتالي الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المناسبة.

سادسا: تحقيق الإفصاح والشفافية :

الإفصاح المحاسبي هو أحد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها حوكمة الشركات، حيث أن الإفصاح الأمثل و الشفافية في عرض المعلومات المتعلقة بالأداء العام للشركة، يعد من الدعائم الأساسية لنجاح تطبيق الحوكمة وإنتاج المعلومات ذات جودة عالية و بالتالي المساهمة في تحقيق مصالح الأطراف المتشابكة.[1]

سابعا: إدارة الأرباح:

تتعمد إدارات بعض الشركات إلى تطبيق سياسة إدارة الأرباح و ذلك من خلال التلاعب في البيانات المالية و المحاسبية، إما بغرض تشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الاستثمار في مثل هذه الشركات أو من أجل تأكيد على التقديرات من أجل البحث عن التشجيع و المكافئة.

فالحوكمة تحد من سلطة الإدارة في الأرباح على اعتبار أن الحوكمة تقلص من صلاحيات الإدارة وتسمح للأطراف ذات العلاقة بالشركة من ممارسة صلاحيات أوسع في مجال الرقابة، بما يضمن حقوقهم وهذا ما يؤدي إلى تحقيق جودة المعلومة المحاسبية.

ثامنا: تقيم الأداء العام للشركة :

تهدف حوكمة الشركات إلى الاستخدام الأمثل للموارد المتوفرة للشركة المالية والبشرية ،كما تهدف من خلال الإدارة الرشيدة إلى حماية أصول الشركة وتدعيم خلق ميزات تنافسية، بما يضمن تطورها واستمرارها في النشاط وانتعاش اسمها ضمن الأسواق المالية وبالتالي تحقق مصالح الأطراف ذات العلاقة بالشركة.

[1]- http://www.acc4arab.com/acc/showthread.php/49089-29-04-2017-04:15.

إن حوكمة الشركات بما تقوم عليه من مبادئ ومقومات أساسها الالتزام بالقوانين والإجراءات الإدارية واستغلال الفرص تحقق التميز في الأداء، فهي تمثل أحد الأساليب الإدارية الحديثة النشأة والمطالب بالعمل بها خاصة الشركات المسجلة في الأسواق المالية.[1]

كما تجدر الإشارة إلى أن التطبيق السليم لحوكمة الشركات والالتزام بالمبادئ والمقومات المشار لها سابقا، من شأنه أن يضمن تحقق جودة المعلومة المحاسبية وهذا بالنظر إلى جملة الإجراءات المحاسبية المعتمدة في إطار الأساليب الإدارية المعمول بها، حيث أن النجاح الفعلي لحوكمة الشركات يعتمد بشكل كبير على الممارسات المحاسبية والمالية وعلى نوعية المعايير المحاسبية المعتمدة. ففي إطار حوكمة الشركات تتم العملية الرقابية على الممارسات المحاسبية على المستويين الداخلي، ضمن عمليات التدقيق والمراجعة الداخلية للحسابات والخارجي من خلال عمليات التدقيق و المراجعة الخارجية

كما تضمن حوكمة الشركات الممارسة الفعلية للعمل المحاسبي هذا بمجرد الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية حتى تتماشى مع الواقع الاقتصادي للبلد التي تطبق فيه مثل هذه المعايير، فالعمل ضمن هذا الإطار المحاسبي يضمن المتابعة المستمرة للأداء و الإعلان عن نتائج المتابعة من خلال الإفصاح و الإبلاغ المحاسبي عن البيانات والمعلومات المتعلقة بالأداء التشغيلي و المالي للشركة، و ذلك في شكل تقارير و قوائم مالية مصادق عليها من قبل لجان التدقيق الداخلي والخارجي بما يكسبها الثقة والمصداقية يتم عرضها.

ونجد أن التحقق من التطبيق الفعلي والفعال لحوكمة الشركات هو إنتاج معلومات محاسبية ذات جودة تعتمد من قبل الأطراف المتعددة والمختلفة تربطها بمصالح الشركة، من خلال المعلومات المحاسبية المنتجة والمفصح عنها والتي تتميز بالملائمة والمصداقية، يمكن للأطراف ذات العلاقة بالشركة المحافظة على مصالحهم وحماية حقوقهم من التلاعب و الضياع، كما تضمن المعلومات المحاسبية ذات الجودة توليد الثقة في الإدارة وممارستها وهذا ما يدعم المركز التنافسي للشركة كما ينشط حركة الأسواق المالية ويدعم كفاءتها.

وفي الأخير نجد أن الانعكاس الإيجابي لتطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية لا يمكن له أن يتجسد في أرض الواقع، إلا إذا تم تطبيق جملة من الإجراءات الإضافية والتي تكون بمثابة تدعيم لإنجاح ممارسة حوكمة الشركات و تحقق جودة المعلومات المحاسبية ومن هذه الإجراءات نذكر منها:

1-العمل بكل الإجراءات القانونية والتنظيمية وخاصة المحاسبية على إعداد وتقديم تقارير وقوائم مالية، تتسم بالدقة و الوضوح و المصداقية و سهولة الفهم حتى يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ قرارات رشيدة.

[1]- محمد أحمد إبراهيم خليل، **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية**، دراسة نظرية تطبيقية، 2012، ص:12.

2-تفعيل آليات الرقابة على إعداد وعرض التقارير والقوائم المالية وبالتالي إنتاج المعلومات المحاسبية، من خلال التأهيل المناسب للمدققين على المستويين الداخلي والخارجي مع ضرورة الالتزام بالقيم الأخلاقية.

3-التعريف والشرح لمبادئ ومقومات حوكمة الشركات لأعضاء مجلس الإدارة وكذا المساهمين والمدققين فنجاح تطبيق حوكمة الشركات يعتمد بدرجة كبيرة عليهم.

4-ضرورة تفعيل دور اللجان المختصة العاملة بالأسواق المالية في مراجعة التقارير و القوائم المالية من قبل الشركات المسجلة في البورصة.

خلاصة الفصل:

تهدف حوكمة الشركات إلى تجنب حدوث مشاكل محاسبية ومالية، بما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط الشركات العاملة بالاقتصاد، وعدم حدوث انهيارات والمساعدة في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي مع متابعة المراجعة والتعديل للقوانين الحاكمة لأداء الشركات، بحيث تتحول مسؤولية الرقابة إلى كلا الطرفين وهما مجلس الإدارة الشركة والمساهمون في الشركة.

لذلك تسعى العديد من المؤسسات إلى تبني فكرة الحوكمة وخاصة شركات المساهمة العامة وتطبيق مبادئ وآليات الحوكمة، وإن الأثر المباشر من تطبيق حوكمة الشركات هو إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية وتعد حوكمة الشركات أداة كفيلة أكبر قدر من المعلومات ذات الجودة العالية بحيث تعتمد على مجموعة من الأدوات من شأنها توفير هذه الخاصية.

تمهيد:

تطرقنا في الفصل السابق إلى الدراسة النظرية لكل من حوكمة الشركات وجودة المعلومة المحاسبية وسنتناول في هذا الفصل الدراسة الميدانية لمعرفة دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية.

ولتحقيق هذه الدراسة قمنا بتصميم استمارة الاستبيان والتي تضم جزئيين الجزء الأول يتعلق بالمعلومات الشخصية للعينة أما الجزء لثاني فهو يتعلق بالموضوع محل الدراسة ولقد قسمنا في الجزء الثاني من الاستمارة إلى ثلاثة محاور قمنا بأخذ آراء عينة من الأكاديميين والأساتذة وأصحاب المهن المختصين في هذا المجال.

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة

قمنا بإتباع المنهج الوصفي في عرض البيانات والمنهج التحليلي في تحليل نتائج الدراسة التي تهدف إلى معرفة دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية.

المطلب الأول: بيانات الدراسة

بغية تحقيق أهداف الدراسة قمنا بإسقاط الموضوع على الجانب النظري وتم ذلك باستخدام الاستبيان ولقد اعتمدنا على أساسين من البيانات.

الفرع الأول: البيانات الثانوية

وهي تمثل بيانات الجانب النظري ،واعتمدنا على مراجعة والاطلاع على الكتب والدراسات السابقة في مجال حوكمة الشركات في تحقيق وجودة المعلومات المحاسبية و هذا من أجل إثراء الدراسة.

الفرع الثاني: البيانات الأولية

وهي عبارة عن بيانات الجانب الميداني للدراسة التي تم الحصول عليها خلال توزيع قوائم الاستبيان على عينة من مجتمع الدراسة والتي تشمل مجموعة من الأسئلة اللازمة لحصر وتجميع البيانات ومن ثم تفريغها وتحليلها من خلال استخدام برنامجي SPSS20وexcel2003.

المطلب الثاني :قائمة الاستبيان

تناول هذا المطلب كيفية إعداد الاستبيان إضافة إلى هيكله.

الفرع الأول: تصميم استمارة الاستبيان

تم إعداد قائمة الاستبيان بناءا على الكتب والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، مع مراعاة عدة جوانب أثناء إعداد الأسئلة أهمها:

_ أن تكون واضحة ومفهومة أي ليس بها غموض.

_ أن تكون هذه الأسئلة مرتبطة بالأهداف المراد الوصول إليها.

وقد تم توزيع قائمة الاستبيان على أفراد العينة وذلك باستخدام عدة طرق أهمها:

- الاتصال المباشر بأفراد العينة.

- إيداع الاستمارات على مستوى المكاتب المختصة في حوكمة الشركات و جودة المعلومة المحاسبية مثل الأساتذة، المحاسبين و العاملين بالمؤسسات الوطنية مثل :سونلغاز و شركة أليانس لتأمينات ...الخ .

الفرع الثاني: هيكل ومجتمع وأدوات الدراسة

أولا: هيكل الدراسة

تضمنت قاعدة هذا الاستبيان ثلاثون (30) سؤالا توزعت على جزئين:

الجزء الأول: وقد اشتملت عل (6)أسئلة على البيانات الشخصية للعينة

الجزء الثاني: يضم هذا الجزء ثلاث محاور متعلقة في صلب موضوع الدراسة.

المحور الأول: دور حقوق المساهمين و المعاملة المتكافئة للمساهمين في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية (8)أسئلة .

المحور الثاني: دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات و الإفصاح و الشفافية و مسؤوليات مجلس الإدارة في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية (12)أسئلة.

المحور الثالث: وجود إطار فعال لحوكمة الشركات ودوره في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية (4)أسئلة.

ثانيا: مجتمع الدراسة وحدودها

1_ مجتمع الدراسة:

ركزنا في اختبار مجتمع الدراسة أن يكون أفرادها من بين الأشخاص الذين لديهم الخبرة العلمية والعملية والقدرة على الحكم فيما يتعلق بالعوامل المحددة لعمل المراجعة الخارجية.

ويتحدد مجتمع هذه الدراسة في الفئات التالية:

- **الفئة الأولى:** أساتذة جامعيين أصحاب اختصاصات ذات الصلة بالمحاسبة.

- **الفئة الثانية**: المهنيين المعتمدين (خبراء محاسبين، محافظي حسابات، أصحاب مهن أخرى).

وتم توزيع الاستبيان على 80 فرد من أفراد العينة وتم استرجاع 51 استبيان كما هو موضح في الشكل التالي:

الجدول رقم(1):الإحصائيات المتعلقة باستمارات الاستبيان

البيان	العدد	النسبة
عدد الاستمارات الموزعة	**80**	**%100**
عدد الاستمارات المفقودة	**20**	**%25**
عدد الاستمارات الملغاة	**9**	**%11.25**
عدد الاستمارات الواردة	**51**	**%63.75**

المصدر :من إعداد الطالبات بالاعتماد على معطيات الاستبيان.

2.حدود الدراسة: وتتمثل حدود هذه الدراسة فيما يلي:

–الحدود المكانية :و هي الإطار المكاني للدراسة وتتمثل في استقصاء أراء الأكاديميين والمهنيين في ولاية الوادي.

– الحدود الزمانية: حيث أن مضمون ونتائج الدراسة الميدانية مرتبطان بالزمن الذي أجريت فيه الدراسة وهو شهر مارس 2016.

–الحدود الموضوعية :اهتمت هذه الدراسة بالمواضيع المرتبطة أساسا بحوكمة الشركات وجودة المعلومة المحاسبية.

ثالثا: أدوات الدراسة

وهي عملية فرز وتحليل الإجابات التي تضمنتها استمارة الاستبيان، قصد بناء قاعدة معطيات والتي يتم إعدادها بالاعتماد على برنامج SPSS20 ، وهذا باستبعاد الاستمارات الملغاة والمفقودة ثم تفريغ الإجابات من الاستمارات المعتمدة التي قدر عددها ب 51استبيان ، تضمنت كل استمارة جدول مصفوفي يتضمن 21عمودا و31سطرا ، حيث تم تخصيص خانة لكل جواب في الاستمارة وهكذا حصلنا على قاعدة معطيات للاستبيان تتكون من(21*28) والتي تساوي المعطيات.

ولقد تم تعميم هذه المعطيات باعتماد على أسلوب ليكارت الخماسي:

الجدول رقم(2):مجالات الإجابة على الاستبيان وأوزانه

5	4	3	2	1
موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على معطيات الاستبيان

1- اختبار الثبات:

الجدول رقم (3):اختبار الثبات لمعامل ألفا كرونباخ

البيان	الثبات	الصدق
إجمالي المحاور	0.788	0.887

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على مخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 03 أن معامل ألفا كرونباخ (الثبات) يصل إلى 0.788 ويعتبر ذو مستوى جيد من الثقة والثبات، يعني هذا أن هناك استقرار بدرجة كبيرة في نتائج الاستبيان.

المبحث الثاني: نتائج الدراسة الميدانية

المطلب الأول: الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة

1 _العمر :

الجدول رقم(04) : توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر :

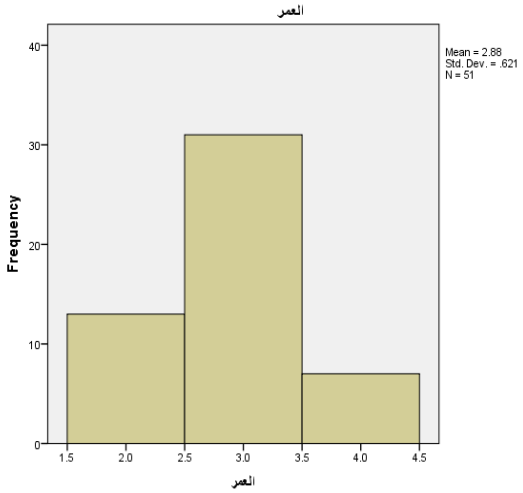

العمر	التكرار	النسبة
35_25	13	25.50
50_35	31	60.80
أكبر من50	07	13.70
المجموع	51	100

المصدر : من إعداد الطالبات بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول رقم 04 نلاحظ أن الفئة العمرية المسيطرة هي الفئة من 35 إلى 50 سنة بنسبة 60.80 % ثم تأتي الفئة من 25 إلى 35 سنة بنسبة 25.50 % لتأتي الفئة الأخيرة أكبر من 50 سنة بنسبة 13.70 %.

نفسر توزيع النسب بين الفئات العمرية إلى عاملي المستوى التعليمي و الخبرة المهنية .

2_ الجنس :

الجدول رقم (05) : توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس :

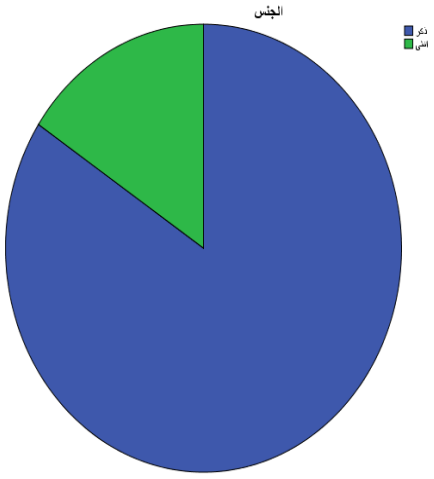

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	43	84.30
أنثى	08	15.70
المجموع	51	100

المصدر : من إعداد الطالبات بالاعتماد على مخرجاتSPSS.

من خلال الجدول رقم 05نلاحظ أن المجموعة السائدة المشاركة في الاستبيان هي فئة الذكور بنسبة 84.30%، بينما نسبة الإناث قدرت بـ 15.70 % و يرجع تفسير ذلك أن الذكور محتلين مناصب العمل في هذا التخصص.

3_الدرجة العلمية :

الجدول رقم (06) : توزيع عينة الدراسة حسب متغير الدرجة العلمية

المؤهل التعليمي	التكرار	النسبة
ليسانس	24	47.10
دكتوراه	03	05.90
ماجستير	20	39.20
شهادة أخرى	04	07.80
المجموع	51	100

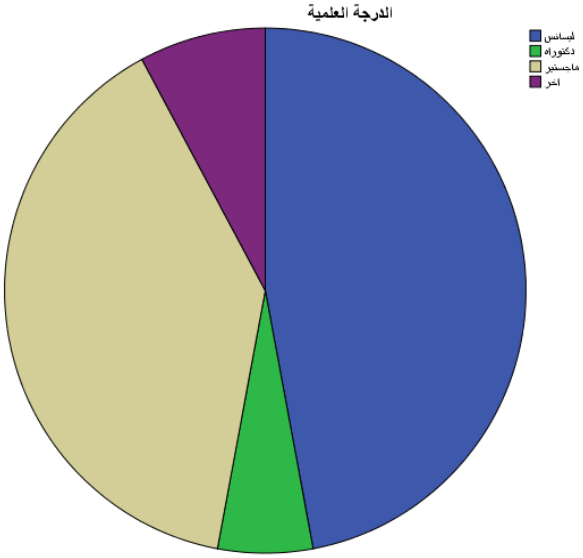

المصدر : من إعداد الطالبات بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS

من خلال الجدول رقم 06نلاحظ أن المؤهل التعليمي المسيطر هو تخصص ليسانس بنسبة 47.10% يليه تخصص ماجستير بنسبة 39.20% لتأتي بعدها تخصص شهادة أخرى بنسبة 07.80% ، لتأتي في المرتبة الأخيرة فئة أصحاب شهادة الدكتوراه بنسبة 05.90%، يرجع ذلك إلى أن غالبية المحاسبين ذو تخصص شهادة ليسانس وغالبية طلبة الدكتوراه يكملون تعليمهم خارج تراب الولاية.

4_التخصص العلمي :

الجدول رقم (07) : توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي

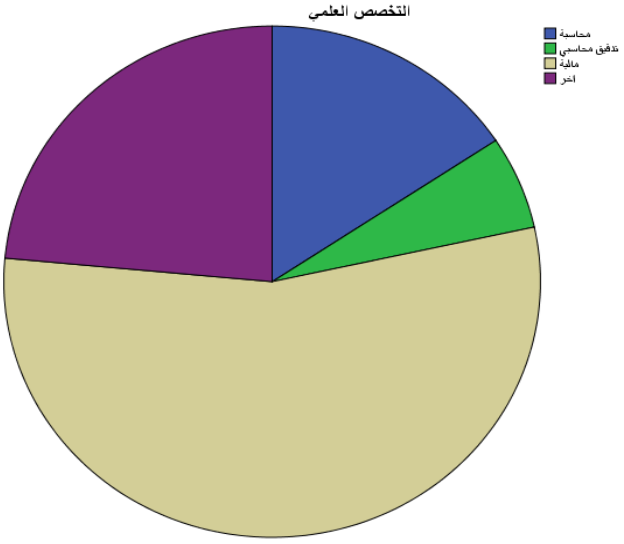

التخصص العلمي	التكرار	النسبة
محاسبة	08	15.70
تدقيق محاسبي	03	05.90
مالية	28	54.90
تخصص آخر	12	23.50
المجموع	51	100

المصدر : من إعداد الطالبات بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 07نلاحظ أن الفئة المسيطرة هم أصحاب تخصص مالية بنسبة 54.90%

لتأتي بعدها فئة أصحاب تخصص آخر بنسبة 23.50% ، ثم أصحاب تخصص محاسبة بنسبة 15.70%

لتحتل المرتبة الأخيرة فئة تخصص تدقيق محاسبي بنسبة 05.90 %.

5_الوظيفة :

الجدول رقم (08) : توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة

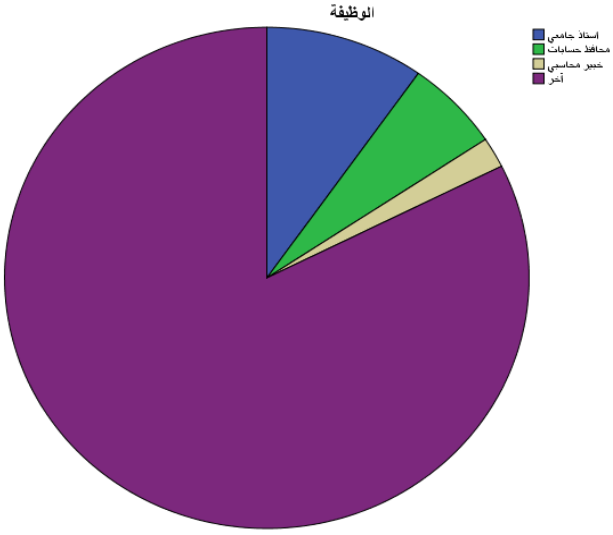

الوظيفة	التكرار	النسبة
أستاذ جامعي	05	09.80
محافظ حسابات	03	05.90
خبير محاسبي	01	02.00
مهنة أخرى	42	82.40
المجموع	51	100

المصدر : من إعداد الطالبات بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول رقم 08 أن المهنة المسيطرة هي فئة أصحاب مهن أخرى بنسبة 82.40 %،تليها فئة أستاذ جامعي بنسبة 09.80%، تليها فئة محافظ حسابات بنسبة 05.90% ثم خبير محاسبي بنسبة 02.00%

6_الخبرة :

الجدول رقم (09) : توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة

الوظيفة	التكرار	النسبة
أقل من 05 سنوات	04	07.80
من 05 سنوات إلى 10 سنوات	11	21.60
من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	11	21.60
أكبر من 15 سنة	25	49
المجموع	51	100

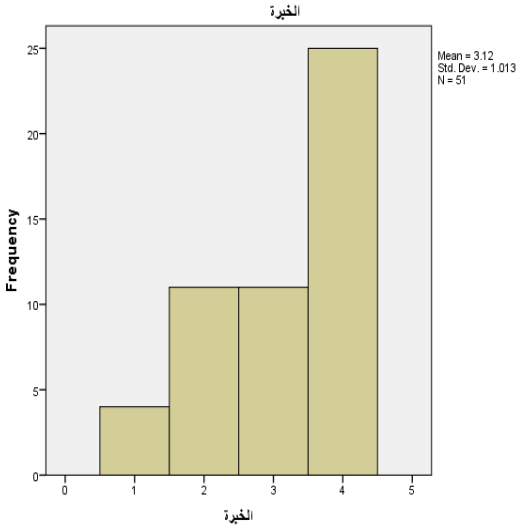

المصدر : من إعداد الطالبات بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال ملاحظتنا للجدول رقم 09 نجد أن الفئة الأكبر هي فئة أصحاب الخبرة أكبر من 15 بنسبة 49% تليها فئتين احتلتا نفس النسبة21.60 % و هما على التوالي من 05 سنوات إلى أقل من 10 سنوات و فئة من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنوات ، لتأتي في المرتبة الأخيرة فئة أصحاب الخبرة أقل من 05 سنوات بنسبة 07.80% .

المطلب الثاني: تحديد اتجاهات إجابات العينة في شكل مشابه لمقياس ليكارت الخماسي

بالاعتماد على الأوزان المرجحة لمقياس ليكارت سوف نقوم بتحليل وعرض إجابات عينة الدراسة للمحاور الثلاثة ثم نقوم باستنتاج اتجاه العينة لكل سؤال من أسئلة الدراسة.

جدول رقم (10) : الأوزان المرجحة لمقياس ليكارت

العبارة	المتوسط
غير موافق بشدة	1 – 1.79
غير موافق	1.80 -2.59
محايد	2.60 -3.39
موافق	3.40 – 4.19
موافق بشدة	4.20 – 5

المصدر: من إعداد الطالبات بناءا على مقدمة في الاحصاء الوصفي والاستدلالي لبرنامج SPPS.

الفرع الأول: عرض نتائج المحور الأول

جدول رقم (11): دور حقوق المساهمين و المعاملة المتكافئة للمساهمين في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية

المحور1:**دور حقوق المساهمين و المعاملة المتكافئة للمساهمين في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية**	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	متوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
1_الحق في التسجيل ونقل ملكية الأسهم.	0	1	0	25	25	4.45	0.610	موافق بشدة
	0	2	0	49	49			
2_المشاركة الفعالة والتصويت في الجمعية العامة واختيار مجلس الإدارة.	0	0	2	42	7	4.10	0.413	موافق
	0	0	3.9	82.4	13.7			
3_الحصول على كافة المعلومات عن الشركة ومعاملات أعضاء مجلس الإدارة.	2	0	4	33	12	4.08	0.688	موافق
	3.9	0	7.8	64.7	23.5			
4_الحصول على عائد من الأرباح.	0	2	2	24	23	4.33	0.739	موافق بشدة
	0	3.9	3.9	47.1	45.1			
5_ضمان المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين.	0	1	3	31	16	4.22	0.642	موافق بشدة
	0	2	5.9	60.8	31.4			
6_تعويض المساهمين في	0	4	10	29	8	3.80	0.800	موافق

حال انتهاك حقوقهم.	0	7.8	19.6	56.9	15.7			
7_صعوبة المعلومات المعدة وتعقيد الموضوعات المرتبطة بها يؤدي إلى الحاجة إلى تحديد جودة المعلومة المحاسبية.	0	8	5	32	6	3.71	0.879	موافق
	0	15.7	9.8	62.7	11.8			
8_إتاحة الفرصة لكل المساهمين الاطلاع على كافة المعلومات.	0	3	3	31	14	4.10	0.755	موافق
	0	5.9	5.9	60.8	27.5			
المجموع						4.0980	0.32046	موافق

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على مخرجات SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أعلى متوسط مرجح كان في الفقرة 1الحق في التسجيل ونقل ملكية الأسهم. قدرت قيمته 4.45 والانحراف المعياري 0.610 أما أدنى متوسط حسابي كان في الفقرة 7صعوبة المعلومات المعدة وتعقيد الموضوعات المرتبطة بها يؤدي إلى الحاجة إلى تحديد جودة المعلومة المحاسبية ،بمتوسط مرجح 3.71والانحراف المعياري 0.879 .

ونلاحظ أيضا أن اتجاهات العينة تتجه نحو الموافقة على عبارات المحور1 أي أن عينة الدراسة توافق على عبارات لحقوق المساهمين و المعاملة المتكافئة للمساهمين دور في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية .

مناقشة النتائج:

من خلال الجدول رقم 11نلاحظ بأن حقوق المساهمين و المعاملة المتكافئة للمساهمين في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية ، وهذا مالا لحظناه في أسئلة الاستبيان التي تناوبت بين موافق بشدة وموافق حيث المتوسط المرجح العام هو 4.0980 والانحراف المعياري العام هو 0.32046.

ونلاحظ أيضا أن اتجاهات العينة تتجه نحو الموافقة على عبارات المحور 1 أي أن عينة الدراسة توافق على عبارات لحقوق المساهمين و المعاملة المتكافئة للمساهمين دور في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية.

الفرع الثاني :عرض نتائج المحور الثاني

الجدول رقم (12):دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات و الإفصاح و الشفافية و مسؤوليات مجلس الإدارة في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية

المحور 2: دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات و الإفصاح و الشفافية و مسؤوليات مجلس الإدارة في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	متوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
1-الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح عن طريق القانون نتيجة لاتفاقيات متبادلة، والعمل على تقديم هذه الحقوق إلى أصحابها.	1	1	2	41	6	3.98	0.648	موافق
	2	2	3.9	80.4	11.8			
2-تشجيع التعاون النشط بين الشركات وأصحاب المصالح بخلق فرص العمل بالتالي زيادة الثروة لاستدامة المنشآت السليمة ماليا.	0	1	4	22	24	4.35	0.716	محايد
	0	2	7.8	43.1	47.1			
3-يعمل دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات على ضرورة توفر إطار تنظيمي فعال ذات معلومات تتسم بالنزاهة و الموثوقية والوضوح في الوقت المناسب على التقارير المالية تمتاز بالصدق والشفافية.	0	0	1	38	12	4.22	0.461	موافق بشدة
	0	0	2	74.5	23.5			
4-تسوية حقوق المستأمنين و المجهودات المبذولة من قبل الشركة لتحسين صورتها ولزيادة الثقة فيها لتوطيد العلاقات بين العملاء	0	3	6	34	8	3.92	0.717	محايد
	0	5.9	11.8	66.7	15.7			
5توفير أكبر قدر ممكن من	0	0	3	25	23	4.39	0.603	موافق

المعلومات بكل شفافية سواء المساهمين أو حملة وثائق التأمين وبناء علاقات أساسها الثقة والمصداقية بينها وبين مختلف الأطراف ذات الصلة بالشركة	0	0	5.9	49	45.01			بشدة
6-أن يشمل إطار الحوكمة تقديم إفصاحات كافية وملائمة في الوقت المناسب	0 0	1 2	1 2	33 64.7	16 31.4	4.25	0.595	موافق بشدة
7-يجب أن تكون الإفصاحات دقيقة وموثوقة شاملة لكل الأمور العامة بالشركة خاصة المتصلة لتأسيسها	0 0	1 2	5 9.8	31 60.8	14 27.5	4.14	0.664	موافق
8-بيان الموقف المالي والملكية والعناصر التي تمس الأداء الإداري وأسلوب ممارسة السلطة بغية بناء علاقات أساسها الثقة والمصداقية بينها وبين مختلف الأطراف ذات الصلة بالشركة.	1 2	0 0	2 3.9	26 51	22 43.1	4.33	0.739	موافق بشدة
9-يجب على حوكمة الشركات أن تؤمن قيادة استراتيجية للمؤسسة ورقابة من قبل مجلس الإدارة.	0 0	0 0	2 3.9	35 68.6	14 27.5	4.24	0.513	موافق بشدة
10-مسؤولية وأمانة مجلس الإدارة تجاه الشركات ومساهميها والرقابة على أداء هذه الأطراف.	0 0	2 3.9	7 13.7	30 58.8	12 23.5	4.02	0.735	موافق
11-أن يعمل أعضاء مجلس الإدارة بناء على معرفة تامة وبحسن نية أن يبذلوا جهودهم باختيار المديرين التنفيذيين الذي توكل إليهم سلطة الإدارة	0 0	0 0	3 5.9	36 70.6	12 23.5	4.18	0.518	موافق

اليومية الأعمال الشركة.								
12-سعر السهم للشركة يتطلب حوكمة الشركات عن طريق رسم سياسات العامة للشركة وكيفية الحفاظ على حقوق المساهمين.	1	2	4	30	14	4.06	0.835	موافق
	2	3.9	7.8	58.8	27.5			
المجموع						4.1732	0.333 68	موافق

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على مخرجات SPSS

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أعلى متوسط مرجح كان في الفقرة 5توفير أكبر قدر ممكن من المعلومات بكل شفافية سواء المساهمين أو حملة وثائق التأمين وبناء علاقات أساسها الثقة والمصداقية بينها وبين مختلف الأطراف ذات الصلة بالشركة، والعمل على تقديم هذه الحقوق إلى أصحابها .قدرت قيمة المتوسط المرجح 4.39 والانحراف المعياري0.603 أما أدنى متوسط حسابي مرجح كان في الفقرة 4تسوية حقوق المستأمنين و المجهودات المبذولة من قبل الشركة لتحسين صورتها ولزيادة الثقة فيها لتوطيد العلاقات بين العملاء، بمتوسط مرجح3.92والانحراف معياري 0.717.

مناقشة النتائج:

من خلال الجدول رقم 12نلاحظ لأصحاب المصالح في حوكمة الشركات و الإفصاح و الشفافية و مسؤوليات مجلس الإدارة دور في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية ، وهذا مالا لحظناه في أسئلة الاستبيان التي تناوبت بين موافق وموافق بشدة إلا في العبارة 2و4كانت محايد.

حيث المتوسط المرجح العام 4.1732هو والانحراف المعياري العام هو 0.33368.

لأصحاب المصالح في حوكمة الشركات و الإفصاح و الشفافية و مسؤوليات مجلس الإدارة دور في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية .

الفرع الثالث: وجود إطار فعال لحوكمة الشركات ودوره في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية

الجدول رقم (13):وجود إطار فعال لحوكمة الشركات ودوره في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية

المحور3:وجود إطار فعال لحوكمة الشركات ودوره في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
1-توفر أساس قانوني و تنظيمي مؤسسي فعلي في حوكمة الشركات يمكن لكافة المشاركين في السوق الاعتماد عليه بنزاهة في تكوين علاقاتهم التعاقدية الخاصة ، و تشجيع قيام أسواق مالية تتميز بالشفافية.	0	0	2	39	10	4.16	0.464	موافق
	0	0	3.9	76.5	19.6			
2-ينبغي أن تعمل حوكمة الشركات على ضمان الشفافية و الإفصاح الدقيق في الوقت المناسب عن كل البيانات و المعطيات المالية المتعلقة بالشركة و يتم الإفصاح عن كل هذه المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين و أصحاب المصالح.	0	1	5	21	24	4.33	0.739	موافق بشدة
	0	2	9.8	41.2	47.1			
3-إصدار حوكمة الشركات للمراسيم و القوانين التشريعية خاصة بحقوق الملكية و و المحاسبة و غيرها يتوافق مع المتطلبات القانونية و التنظيمية يتسم بالشفافية و قابلية التنفيذ ، وتتم إدارة الشركات وفق هذه القوانين ليجعل ممارسة حوكمة الشركات في نطاق تشريعي يتوافق مع الأحكام القانونية.	1	1	1	32	16	4.20	0.749	موافق بشدة
	2	2	2	62.7	31.4			
4-في حوكمة الشركات تتم صياغة بوضوح في تقسيم المسؤوليات فيما بين السلطات الإشرافية و التنظيمية المختلفة	0	1	3	38	9	4.08	0.560	موافق
	0	2	5.9	74.5	17.6			

مع ضمان خدمة المصلحة العامة.								
المجموع						4.1912	0.37613	

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على مخرجات SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أكبر متوسط مرجح كان في الفقرة2،ينبغي أن تعمل حوكمة الشركات على ضمان الشفافية و الإفصاح الدقيق في الوقت المناسب عن كل البيانات و المعطيات المالية المتعلقة بالشركة و يتم الإفصاح عن كل هذه المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين و أصحاب المصالح، قدرت قيمة المتوسط المرجح 4.33والانحراف المعياري0.739 أما أدنى متوسط حسابي مرجح كان الفقرة 4في حوكمة الشركات تتم صياغة بوضوح في تقسيم المسؤوليات فيما بين السلطات الإشرافية و التنظيمية المختلفة مع ضمان خدمة المصلحة العامة، بمتوسط مرجح4.08 والانحراف معياري 0.560.

مناقشة النتائج:

من خلال الجدول رقم13 أن وجود إطار فعال لحوكمة الشركات ودوره في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية،وهذا مالا حظناه في أسئلة الاستبيان التي تناوبت بين موافق وموافق بشدة .

حيث قدرت قيمة المتوسط المرجح العام4.1912 والانحراف المعياري العام هو 0.37613.

المطلب الثالث: الاختبارات الإحصائية

الفرع الأول: اختبار التباين الأحادي بين إجمالي المحاور والخصائص العامة للعينة ANOVA

1_اختبار التباين الأحادي بين إجمالي المحاور تبعا للوظيفة:

نختبر الفرضيات التالية:

H0 لا توجد فروق بين متوسطات إجابات العينة تبعا للوظيفة

H1 توجد فروق بين متوسطات إجابات العينة تبعا للوظيفة

$\alpha=0.05$

من المخرجات SPSS تحصلنا على الجدول التالي:

الجدول رقم(14)جدول تحليل التباين الأحادي ANOVA

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
المحور1: دور حقوق المساهمين و المعاملة المتكافئة للمساهمين في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية	بين المجموعات	0.363	3	0.121	0.847	0.475
	داخل المجموعات	6.711	47	0.143		
	المجموع	7.074	50			
المحور2: دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات و الإفصاح و الشفافية و مسؤوليات مجلس الإدارة في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية	بين المجموعات	0.080	3	0.27	0.248	0.862
	داخل المجموعات	5.055	47	0.108		
	المجموع	5.135	50			
المحور3: وجود إطار فعال لحوكمة الشركات ودوره في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية	بين المجموعات	0.214	3	0.071	0.627	0.601
	داخل المجموعات	5.353	45	0.114		
	المجموع	5.567	50			

المصدر: من إعداد الطالبات اعتمادا على مخرجات SPSS

من الجدول نلاحظ أن القيم المعنوية لكل محور تبعا للوظيفة كانت أكبر من 0.05 إذا نقبل الفرض الصفري H0 أي أنه لا توجد فروق بين متوسطات إجابات العينة على المحاور الثلاثة تبعا للوظيفة عند مستوى دلالة 5%.

إجابات العينة على المحاور لم تتغير بحسب الوظيفة أي محافظ الحسابات و الأستاذ إجاباتهم لم تختلف حسب محاور الدراسة كلما اتجهت بنفس الاتجاه.

2_اختبار التباين الأحادي بين إجمالي المحاور تبعا للمؤهل التعليمي:

نختبر الفرضيات التالية:

لا توجد فروق بين متوسطات إجابات العينة تبعا للمؤهل التعليميH0

توجد فروق بين متوسطات إجابات العينة تبعا للمؤهل التعليمي H1

$\alpha=0.05$

من مخرجات SPSS تحصلنا على الجدول التالي:

الجدول رقم(15): جدول تحليل التباين الأحادي ANOVA

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
المحور1:**دور حقوق المساهمين و المعاملة المتكافئة للمساهمين في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية**	بين المجموعات	0.830	3	0.277	3.019	0.039
	داخل المجموعات	4.305	47	0.092		
	المجموع	5.135	50			
المحور2: **دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات و الإفصاح و الشفافية و مسؤوليات مجلس الإدارة في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية**	بين المجموعات	0.491	3	0.164	1.514	0.223
	داخل المجموعات	5.077	47	0.108		
	المجموع	5.567	50			
المحور3: **وجود إطار فعال لحوكمة الشركات ودوره في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية**	بين المجموعات	0.625	3	0.208	1.519	0.222
	داخل المجموعات	6.448	45	0.137		
	المجموع	7.074	50			

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على مخرجات SPPS.

من خلال الجدول رقم 15 نلاحظ أن القيم المعنوية للمحور 1 تبعا للمؤهل التعليمي كانت أقل من 0.05 إذا نرفض الفرض الصفري H0 أي أنه توجد فروق بين متوسطات إجابات العينة على المحور 1 تبعا للمؤهل التعليمي عند مستوى دلالة 5%.

بينما القيم المعنوية لكل من محور 2 و 3 تبعا للمؤهل التعليمي كانت أكبر من 0.05 إذا نقبل الفرض الصفري H0 أي أنه لا توجد فروق بين متوسطات إجابات العينة على المحورين 2 و3 تبعا للمؤهل التعليمي عند مستوى دلالة 5%.

إجابات العينة على المحورين لم تتغير بحسب المؤهل التعليمي حسب محوري الدراسة كلما اتجهت بنفس الاتجاه.

3_اختبار التباين الأحادي بين إجمالي المحاور تبعا للخبرة:

نختبر الفرضيات التالية:

لا توجد فروق بين متوسطات إجابات العينة تبعا للخبرةH0

توجد فروق بين متوسطات إجابات العينة تبعا للخبرةH1

$\alpha=0.05$

من المخرجات SPSS تحصلنا على الجدول التالي:

الجدول رقم (16):جدول تحليل التباين الأحادي ANOVA

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
المحور1: دور حقوق المساهمين و المعاملة المتكافئة للمساهمين في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية	بين المجموعات	0.319	3	0.106	1.038	0.385
	داخل المجموعات	4.816	47	0.102		
	المجموع	5.135	50			
المحور2: **دور اصحاب المصالح في حوكمة الشركات و الإفصاح و الشفافية و مسؤوليات مجلس الإدارة في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية**	بين المجموعات	0.350	3	0.117	1.053	0.378
	داخل المجموعات	5.217	47	0.111		
	المجموع	5.567	50			
المحور3: **وجود إطار فعال لحوكمة الشركات ودوره في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية**	بين المجموعات	0.658	3	0.219	1.606	0.201
	داخل المجموعات	6.416	45	0.137		
	المجموع	7.074	50			

المصدر: من إعداد الطالبات اعتمادا على مخرجات SPSS

من الجدول نلاحظ أن القيم المعنوية لكل محور تبعا للخبرة كانت أكبر من 0.05 إذا نقبل الفرض الصفري H0 أي أنه لا توجد فروق بين متوسطات إجابات العينة على المحاور الثلاثة تبعا للخبرة عند مستوى دلالة 5%.

إجابات العينة على المحاور الثلاثة لم تتغير بحسب الخبرة حسب محاور الدراسة كلما اتجهت بنفس الاتجاه.

الفرع الثاني: دراسة العلاقة الارتباطية بين محاور الدراسة

الجدول التالي يوضح العلاقة بين محاور الدراسة

الجدول رقم(17)مصفوفة الارتباط

		المحور الأول	المحور الثاني	المحور الثالث
المحور الأول	Pearson Correlation	1	.327*	.552**
	Sig. (2-tailed)		.019	.000
	N	51	51	51
المحور الثاني	Pearson Correlation	.327*	1	.664**
	Sig. (2-tailed)	.019		.000
	N	51	51	51
المحور الثالث	Pearson Correlation	.552**	.664**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	
	N	51	51	51

المصدر: من إعداد الطالبات اعتمادا على مخرجات SPSS

نلاحظ أن معامل الارتباط بين المحور الأول والثاني كان متوسط طردي حيث بلغ معامل الارتباط0.327=rوهذا الارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% لأن قيمة sig=0.019 أقل من 0.05.

نلاحظ أن معامل الارتباط بين المحور الأول والثالث كان متوسط طردي حيث بلغ معامل الارتباط0.552=rوهذا الارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% لأن قيمة sig=0.000أقل من 0.05 .

نلاحظ أن معامل الارتباط بين المحور الثالث والثاني كانت متوسط طردي حيث بلغ معامل الارتباط r=0.664 وهذا الارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% لأن قيمة sig=0.000 أقل من 0.05.

حقوق المساهمين و المعاملة المتكافئة للمساهمين.

جدول رقم (18):مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

البيانات		جودة المعلومة المحاسبية
المحور 1:حقوق المساهمين و المعاملة المتكافئة للمساهمين و دور أصحاب المصالح و الإفصاح المحاسبي و الشفافية و مسؤوليات مجلس الإدارة في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية.	**معامل الارتباط**	0.327
	مستوى الدلالة	0.05
	N	51
المحور 2:حقوق المساهمين و المعاملة المتكافئة للمساهمين وضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية.	**معامل الارتباط**	0.552
	مستوى الدلالة	0.05
	N	51
المحور 3 :ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات ودور أصحاب المصالح و الإفصاح المحاسبي و الشفافية و مسؤوليات مجلس الإدارة في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية.	**معامل الارتباط**	0.664
	مستوى الدلالة	0.05
	N	51

المصدر: من إعداد الطالبات اعتمادا على مخرجات SPSS

التحليل :

من خلال تحليل النتائج الظاهرة في الجدول يبين وجود علاقات الارتباط التالية :

بالنسبة لعلاقة حوكمة الشركات بجودة المعلومات المحاسبية أظهرت نتائج التحليل وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين مبادئ حوكمة الشركات و جودة المعلومات المحاسبية حيث اتضح أنه من بين مبادئ الحوكمة نجد أن دور أصحاب المصالح و الإفصاح المحاسبي و الشفافية و مسؤوليات مجلس الإدارة و ضمان وجود أطار فعال لحوكمة الشركات احتلت المرتبة الأولى و حققت علاقة ارتباط مع جودة المعلومات المحاسبية حيث بلغت قيمة معامل الارتباط0.664=r عند مستوى دلالة 5% وهذا ما يؤكد دور كل منهم في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية لأن المعلومات المفصح عنها يجب أن تتميز بخصائص المعلومات الجيدة من حيث الملائمة و الموثوقية و الدقة و الموضوعية و أن تعد وفق المعايير المحاسبية الدولية.

كما نلاحظ أن مبدأ حماية حقوق المساهمين و المعاملة المتكافئة للمساهمين وضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات له ارتباط مع جودة المعلومات المحاسبية و هو يحتل المرتبة الثانية بمعامل ارتباط0.552=r عند مستوى دلالة 5% من خلال المشاركة الفعالة والتصويت في الجمعية العامة واختيار مجلس الإدارة ، و عمل حوكمة الشركات بالبيانات للشركة والإفصاح عن المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين و أصحاب المصالح.

و أيضا نرى أن مبدأ حماية حقوق المساهمين و المعاملة المتكافئة للمساهمين و دور أصحاب المصالح و الإفصاح المحاسبي و الشفافية و مسؤوليات مجلس له ارتباط مع جودة المعلومات المحاسبية احتل المرتبة الثالثة بمعامل ارتباط0.327=r عند مستوى دلالة 5%، من خلال الرقابة التي يفرضها المساهمون على معد المعلومات المحاسبية و محاولة الإدارة كسب ثقة المساهمون في المعلومات المحاسبية .

خلاصة الفصل:

بعد إسقاط الدراسة النظرية على بعض الأكاديميين والمهنيين في ولاية الوادي اتضح من خلال النتائج المتوصل إليها عن طريق إجابات الأشخاص محل الدراسة، وبالاستعانة ببرنامج SPSS في تحليل البيانات تم التوصل إلى هناك دور معنوي ذي دلالة إحصائية لحوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية عند مستوى دلالة 0.05.

ومن بين مبادئ الحوكمة نجد أن دور أصحاب المصالح و الإفصاح المحاسبي و الشفافية ومسؤوليات مجلس الإدارة و ضمان وجود أطار فعال لحوكمة الشركات كان لها دور مباشر في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية.

أما مبدأ حماية حقوق المساهمين و المعاملة المتكافئة للمساهمين و ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات لها دور غير مباشر في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية.

قائمة المراجع

❖ **الكتب:**

1.أحمد علي خضر، **حوكمة الشركات**، دون طبع، دار الفكر الجامعي،الإسكندرية،2014.

2.أحمد مُحَمَّد نور شحاتة، **مبادئ المحاسبة المالية و المفاهيم و الإجراءات المحاسبية طبقا لمعايير المحاسبة الدولية و المصرية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.

3.النقيب كمال عبد العزيز، **مقدمة في نظرية المحاسبة**، الطبعة الأولى، دار الوائل للنشر، الأردن، 2004.

4. ثناء مُحَمَّد طعيمة، **نظام المعلومات المحاسبي في تقييم المشروعات الاستثماري**، الطبعة الاولى، إيتراك للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، سنة 2002.

5.حيدر مُحَمَّد علي بن عطا، **مقدمة في نظرية المحاسبة و المراجعة**، دار حامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2007.

6.حسام عبدالله أبو خضرة و حسن سمير حشيش، **نظام المعلومات المحاسبية**، الطبعة الأولى، مكتب المجتمع العربي للنشر و التوزيع، 2008.

7.سيد عطا لله السيد، **نظام المعلومات المحاسبية**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

8.سامح مُحَمَّد رضا رياض أحمد، **دور حوكمة الشركات في تحسين التقارير المالية للحد من الأزمات المالية**، دون طبعة، المجلة العربية للإدارة، مصر، 2013.

9. عطية هاشم أحمد، **نظام المعلومات المحاسبي**، الدار الجامعية، مصر، سنة 2000.

10. عبد المالك عمر زيد، **المحاسبة المالية في المجتمع الإسلامي**، الجزء الاول، عمان، سنة 2002.

11. عطا لله أحمد سويلم الحسيان، **الرقابة الداخلية و التدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات**، الطبعة الاولى، دار الراية، الاردن، سنة 2009.

12.طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات، المفاهيم المبادئ التجارب تطبيقات الحوكمة في المصارف**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.

13.مُحَمَّد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات و دور أعضاء مجلس الإدارة و المديرين التنفذيين**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2008.

14. مهدي مأمون الحسين، **نظم المعلومات المحاسبية و الإدارية**، مكتبة المجتمع العربي، عمان، سنة 2011.

❖ **الرسائل و الأطروحات الجامعية:**

15.إدريس وائل السنوسي ،**أثر حوكمة الشركات في تحقيق الميزة التنافسية دراسة ميدانية العامة في مدينة عمان**، ماجستير في إدارة أعمال جامعة الشرق الأوسط،أيار2016.

16.إلهام مقدم، هناء طراد ،**أثر تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي**، ماستر علوم تجارية ،تخصص تمويل مصرفي بجامعة العربي التبسي،تبسه،2016/2015.

17.الأمين نصبة، **أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع العام (دراسة حالة بلدية قمار)**،الوادي، ماستر جامعة الوادي،2015/2014.

18.براهمة كنزة، **دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات(دراسة حالة مؤسسة المحركات EMO الخروب ولاية قسنطينة)**،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة قسنطينة2 ،2014/2013.

19.بن داود مُحَمَّد عبد النور، **دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات(دراسة على عينة من شركات في ولاية ورقلة)**،مذكرة ماستر ،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،2015.

20. بن فرج زوينة، **المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية و تحديات التطبيق**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، سنة 2013_2014.

21. بالعيد وردة، **مساهمة المراجعة الخارجية في تحسين جودة المعلومة المحاسبية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة المسيلة، سنة 2014.

22. حسن عبد الجليل آل الغزاوي، **حوكمة الشركات و أثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية (دراسة اختبارية على شركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الإدارة و الاقتصاد، الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2010.

23. حميدات جمعة، **مدى إلتزام الشركات المدرجة في بورصة عمان بمعايير الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية و تعليمات هيئة الأوراق المالية**، رسالة دكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن، سنة 2004.

24.رامي حسن الغزالي، ماهر موسى درغام، **دور تطبيق قواعد حوكمة الشركات في منع حدوث التعثر المالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين**، مذكرة ماجستير ،كلية التجارة لجامعة الإسلامية،فلسطين،2015.

25.رولا عبد المجيد انشاصى، **دور حوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي(دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين)**،مذكرة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية،فلسطين،2015.

26. زلاسي رياض، إسهامات **حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية (دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية)**، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.

27.سعدادو حفيظة، **دور حوكمة الشركات في الحد من الفساد الإداري والمالي(دراسة ميدانية)**،ماستر، قسم علوم التسيير ،تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة أوكلي مُحَّد أولحاج البويرة،2013.

28. سليمان عتير، **دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية الوادي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة مُحَّد خيضر بسكرة، سنة 2011-2012.

29. صفاء أحمد العاني، مُحَّد عبد الله العزاوي، **التدقيق الداخلي في ظل إطار حوكمة الشركات و دوره في زيادة قيمة الشركة**، بحث مقدم للمؤتمر العالي حول إدارة منظمات الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية و الإدارية، الأردن، 27_29، 2009.

30. صديقي مسعود، **نحو أطار متكامل للمراجعة المالية في الجزائر على ضوء التجارب الدولية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.

31. طلحة أحمد، **أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية (دراسة حالة مجمع صيدال)** ،مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة عمار ثلجي بالأغواط، سنة 2012.

32.عثماني ميرة، **أهمية تطبيق الحوكمة الجيدة في البنوك وأثرها على بيئة الأعمال**، مذكرة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة،2012.

33. عبد الرزاق حسن الشيخ، **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية و انعكاساتها على سعر السهم(دراسة تطبيقية على شركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين)**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، الجامعة الاسلامية غزة قسم المحاسبة و التمويل، فلسطين، سنة 2012.

34. العابدي دلال، **حوكمة الشركات و دورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية(دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية)** ، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم علوم تجارية، تخصص محاسبة، سنة 2015-2016.

35.كامل يوسف بركة، **دور أساليب المحاسبة الإدارية في تفعيل حوكمة الشركات(دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية العاملة في قطاع غزة)**،مذكرة ماجستير كلية التجارة، الجامعة الإسلامية،فلسطين،2012.

36. مداني بن بلغيث، **أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل اعمال التوحيد الدولية (بالتطبيق على حالة الجزائر)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.

37. ماجد إسماعيل أبو حمام، **أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي و جودة تقارير المالية، دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية**، رسالة ماجستير ، كلية التجارة، قسم المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، سنة 2009.

38. ناصر مُحَمَّد علي الهلي، **خصائص المعلومات المحاسبية و اثرها في اتخاذ القرارات(دراسة حالة مؤسسة اقتصادية)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم علوم تسيير، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر باتنة، سنة 2008-2009.

39.هاني مُحَمَّد خليل، **مدى تأثير تطبيق حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين(دراسة تحليلية لآراء المراجعين الخارجيين والمستثمرين)**،مذكرة ماجستير ،كلية التجارة، الجامعة الإسلامية،غزة،2009.

40. هاجر بكاري، **مصداقية المعلومات المحاسبية و دورها في اتخاذ القرارات الإدارية** ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم التسيير، تخصص تدقيق محاسبي جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2014_2015.

❖ **الدوريات و المجلات:**

41. بدر الدين فاروق أحمد سالم، نصر الدين حامد أحمد، **دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في رفع كفاءة التخطيط و الرقابة في المؤسسات المالية السودانية**، مجلة العلوم الاقتصادية، السودان، سنة 2013.

42.حبار عبد الرزاق، **الالتزام لمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي(حالة دول شمال إفريقيا)**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة سطيف،العدد7،2012.

43.خالد إبراهيم تلاحمه، **حوكمة الشركات المساهمة في فلسطين**، المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية،المجلد4،العدد3، 2012.

44.سيد عبد الرحمن عباس بن بله، **دور تطبيق حوكمة الشركات في ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية** ،مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مؤسسة عبد العزيز عبد الله الراجحي للتجارة،الرياض،العدد12، 2012.

45. علي بن قطيب، السعيد قاسمي، **دور التدقيق في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في ظل التكنولوجيا المعلومات(دراسة ميدانية لعينة من خبراء المحاسبة و محافظي حسابات في ولاية تيارت)**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 16، سنة 2016.

46. مجدي مُحَمَّد سامي، دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات و أثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد 2، 2009.

❖ **المؤتمرات و الملتقيات و الندوات:**

47. أسامة بن فهد الحيزان، مداخلة **بعنوان: تطوير أداء المراجعة الداخلية لمواجهة متطلبات الحوكمة (دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السعودية)**، كلية إدارة أعمال، جامعة الملك سعود، السعودية، 2008.

48.أمال عياري، **مداخلة بعنوان: تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية(دراسة حالة الجزائر)**،ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري ،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، يومي 6-7 ماي،2012.

49.بروش زين الدين، دهيمي جابر، **مداخلة بعنوان: دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري،** ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري ،جامعة مُحَّد خيضر كلية العلوم الاقتصادية، بسكرة، يومي 6-7ماي 2012.

50. بوقرة رابح، غانم هاجرة، **مداخلة بعنوان: الحوكمة المفهوم و الأهمية، ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري،** كلية العلوم الاقتصادية، جامعة مُحَّد خيضر بسكرة، يومي 6_7 ماي، 2012.

51.جاوحدو رضا ومايو عبد الله، **مداخلة بعنوان: تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات والمنهج المحاسبي السليم متطلبات لإدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية،** الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع رهانات وآفاق ،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي ،أم البواقي،2012.

52.حساني رقية وآخرون، **مداخلة بعنوان: آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري،** ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة مُحَّد خيضر بسكرة يومي 06-07 ماي 2012.

53. زرزار العياشي، **مداخلة بعنوان: أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي و جودة التقارير للشركات،** الملتقى الدولي الثامن، الحوكمة المحاسبية(واقع، رهانات، و أفاق)، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التجارية و علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، يومي 7_8 ديسمبر 2010.

54.عزيزة بن يسمينة ،طبني مريم، **مداخلة بعنوان: حوكمة الشركات ودورها في تفعيل نظام الرقابة على شركات التأمين التعاوني**، الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية الواقع العملي وآفاق كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، يومي 3و4 ديسمبر،2012.

55.مُحَّد أحمد إبراهيم، **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية و انعكاساتها على سوق الأوراق المالية**، دراسة تطبيقية، ورقة عمل، ندوة سوق المالي السعودية نظرة مستقبلية، جامعة الملك خالد، 2007.

56.موسي سهام، خالدي فراح، **مداخلة بعنوان: أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي و جودة التقارير المالية**، ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة مُحَّد خيضر بسكرة، يومي 6_7 ماي 2012.

57. نمر مُحَّد الخطيب، صديقي فؤاد، **مداخلة بعنوان: مدى انعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية و المالية**، تجربة الجزائر النظام المحاسبي المالي CCF، ملتقى الدولي الأول حول الإصلاح المحاسبي الدولي في الجزائر، 29 و 30 نوفمبر سنة 2011.

58.هوام جمعة، لعشوري نوال، **مداخلة بعنوان: حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية**، ملتقى وطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات، و أفاق)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، يومي 07_08 ديسمبر 2010.

❖ **المواقع الإلكترونية:**

59.حسين عبد المطلب الأسرج، **أهمية تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية ،مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية**، مقالة من موقع:

http//giem.kantakji.com/artick/details/id/365/printy/yes/

http//www.acc4arab.com/acc/showthread.php/49089 .60

جامعة حمة لخضر الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير **تخصص:محاسبة**

قسم العلوم المالية والمحاسبية **الطلبة: هـنـدة سعـادة– نسيمـة بوحـديدة–ليلى البنيحي**

في إطار تحضير مذكرة ماستر بعنوان حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية،قمنا بإعداد هذا الاستبيان لذا نرجو منكم الإجابة على الأسئلة بدقة وموضوعية،حتى يتمكن الباحث من الوصول إلى تقييم أفضل لموضوع الدراسة فاني آمل أن أجد التعاون المعهود بكم من خلال الإجابة على الأسئلة الواردة في هذه الاستبانة.

الجزء الأول:الأسئلة الشخصية **ضع علامة(X)في الخانة المناسبة**

1 – العمر:

أقل من 25 سنة ☐

من 25 سنة إلى أقل 35سنة ☐

من 35سنة إلى أقل من50سنة ☐

أكبر من 50سنة ☐

2 – الجنس:

ذكر ☐

أنثى ☐

3 – الدرجة العلمية:

ليسانس ☐

دكتوراه ☐

ماجستير ☐

شهادة أخرى ☐

4– التخصص العلمي:

محاسبة ☐

تدقيق محاسبي ☐

مالية ☐

تخصصات أخرى ☐

5 – الوظيفة

أستاذ جامعي ☐

محافظ حسابات ☐

خبير محاسبي ☐

مهنة أخرى ☐

6 – الخبرة:

أقل من 5 سنوات ☐

من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات ☐

من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة ☐

أكثر من 15 سنة ☐

الجزء الثاني :المحاور

المحور الأول:دور حقوق المساهمين و المعاملة المتكافئة للمساهمين في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية

الرقم	في رأيك هل ترى أن ضمان حقوق المساهمين المعاملة المتكافئة للمساهمين يساعد على تحقيق جودة المعلومة المحاسبية يكون من خلال:	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	الحق في التسجيل ونقل ملكية الأسهم.					
2	المشاركة الفعالة والتصويت في الجمعية العامة واختيار مجلس الإدارة.					
3	الحصول على كافة المعلومات عن الشركة ومعاملات أعضاء مجلس الإدارة.					
4	الحصول على عائد في الأرباح.					
5	ضمان المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين.					
6	تعويض المساهمين في حال انتهاك حقوقهم.					
7	صعوبة المعلومات المعدة وتعقيد الموضوعات المرتبطة بها يؤدي إلى الحاجة إلى تحديد جودة المعلومة المحاسبية.					
8	إتاحة الفرصة لكل المساهمين الإطلاع على كافة المعلومات.					

المحور الثاني:دور أصحاب المصالح الإفصاح المحاسبي والشفافية في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية

الرقم	في رأيك هل ترى أن أصحاب المصالح في حوكمة الشركات الإفصاح المحاسبي والشفافية و مسؤوليات مجلس الإدارة دور في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح عن طريق القانون نتيجة لاتفاقيات متبادلة،والعمل على تقديم هذه الحقوق إلى أصحابها.					
2	توفير المعلومات بكل شفافية سواء المساهمين أو حملة وثائق التأمين وبناء علاقات أساسها الثقة والمصداقية بينها وبين مختلف الأطراف ذات الصلة بالشركة.					
3	أن يشمل إطار الحوكمة تقديم إفصاحات كافية وملائمة في الوقت المناسب					
4	يجب أن تكون الإفصاحات دقيقة وموثوقة شاملة لكل الأمور العامة بالشركة خاصة المتصلة لتأسيسها.					
5	بيان الموقف المالي والملكية والعناصر التي تمس الأداء الإداري وأسلوب ممارسة السلطة بغية بناء علاقات أساسها الثقة والمصداقية بينها وبين مختلف الأطراف ذات الصلة بالشركة.					
6	تشجيع التعاون النشط بين الشركات وأصحاب المصالح بخلق فرص العمل بالتالي زيادة الثروة لاستدامة المنشآت السليمة ماليا.					
7	يعمل دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات على ضرورة توفر إطار تنظيمي فعال ذات معلومات تتسم بالنزاهة والموثوقية والوضوح في الوقت المناسب على التقارير المالية تمتاز بالصدق والشفافية.					
8	تسوية حقوق المستأمنين والمجهودات المبذولة من قبل الشركة لتحسين صورتها ولزيادة الثقة فيها لتوطيد العلاقات بين العملاء.					

9	يجب على حوكمة الشركات أن تؤمن قيادة إستراتيجية للمؤسسة ورقابة من قبل مجلس الإدارة.					
10	مسؤولية وأمانة مجلس الإدارة تجاه الشركات ومساهميها والرقابة على أداء هذه الأطراف.					
11	أن يعمل أعضاء مجلس الإدارة بناء على معرفة تامة وبحسن نية أن يبذلوا جهودهم باختيار المديرين التنفيذيين الذي توكل إليهم سلطة الإدارة اليومية الأعمال الشركة.					
12	سعر السهم للشركة يتطلب حوكمة الشركات عن طريق رسم سياسات العامة للشركة وكيفية الحفاظ على حقوق المساهمين.					

المحور السادس: ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية

الرقم	في رأيك هل ترى أن ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	توفر أساس قانوني فعلي للحوكمة للمشاركين والاعتماد عليه لتكوين علاقاتهم التعاقدية وتشجيع قيام أسواق مالية تتميز بالشفافية.					
2	ينبغي أن تعمل حوكمة الشركات بالبيانات للشركة والإفصاح عن المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين و أصحاب المصالح.					
3	إصدار حوكمة الشركات للمراسيم و القوانين التشريعية خاصة بحقوق الملكية و النظم ، وتتم إدارة الشركات وفق للقوانين ليجعل					

	ممارسة حوكمة الشركات في نطاق تشريعي يتوافق مع الأحكام القانونية.					
4	في حوكمة الشركات تتم صياغة وتقسيم المسؤوليات فيما بين السلطات الإشرافية و التنظيمية المختلفة مع ضمان خدمة المصلحة العامة.					

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	51	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	51	100.0

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.788	24

		المحور الأول	المحور الثاني	المحور الثالث
المحور الأول	Pearson Correlation	1	.327*	.552**
	Sig. (2-tailed)		.019	.000
	N	51	51	51
المحور الثاني	Pearson Correlation	.327*	1	.664**
	Sig. (2-tailed)	.019		.000
	N	51	51	51
المحور الثالث	Pearson Correlation	.552**	.664**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	
	N	51	51	51

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
T1	Between Groups	.080	3	.027	.248	.862
	Within Groups	5.055	47	.108		
	Total	5.135	50			
T2	Between Groups	.214	3	.071	.627	.601
	Within Groups	5.353	47	.114		
	Total	5.567	50			
T3	Between Groups	.363	3	.121	.847	.475
	Within Groups	6.711	47	.143		
	Total	7.074	50			

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
T1	Between Groups	.830	3	.277	3.019	.039
	Within Groups	4.305	47	.092		
	Total	5.135	50			
T2	Between Groups	.491	3	.164	1.514	.223
	Within Groups	5.077	47	.108		
	Total	5.567	50			
T3	Between Groups	.625	3	.208	1.519	.222
	Within Groups	6.448	47	.137		
	Total	7.074	50			

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
T1	Between Groups	.319	3	.106	1.038	.385
	Within Groups	4.816	47	.102		
	Total	5.135	50			
T2	Between Groups	.350	3	.117	1.053	.378
	Within Groups	5.217	47	.111		
	Total	5.567	50			
T3	Between Groups	.658	3	.219	1.606	.201
	Within Groups	6.416	47	.137		
	Total	7.074	50			